The Major Stages of Kuwaiti Foreign Policy

Fisal M. Abu Saleeb

Abstract: This study aims to analyze Kuwaiti foreign policy, by shedding light on the events that have taken place since the country's independence in 1961, mainly the independence crisis in 1961, the Iranian revolution (1978-1979), the Iraq-Iran war in 1980, the Iraqi invasion of Kuwait in 1990, and the US-led war on Iraq that led to the collapse of Saddam Hussein's regime in 2003. This study attempts to specify the most important stages of Kuwaiti foreign policy. Although Kuwaiti foreign policy formally began with its independence in 1961, this study seeks to review the historical background of this policy in order to identify the origin of its pivotal strategies such as fair balance and non-alliance in foreign policy.

Keywords: Foreign policy, Kuwaiti foreign policy, Policy of balance, The Iranian revolution, Iraq-Iran war, The Iraqi invasion of Kuwait, The US war on Iraq.

المراحل الرئيسة في تطور سياسة الكويت الخارجية

فيصل مخيط عبدالله أبوصليب(*)

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل سياسة الكويت الخارجية، وذلك من خلال تسليط الضوء على أهم الأحداث الرئيسة التي واجهت الكويت منذ استقلالها في عام 1961، وهي بشكل رئيس أزمة الاستقلال في عام 1961، والثورة الإيرانية في عام 1978–1979، والحرب العراقية الإيرانية في عام 1980، والغزو العراقي للكويت في عام 1990، والحرب الأمريكية على العراق التي أدت إلى إسقاط نظام صدام حسين في عام 2003، وذلك في محاولة لتحديد المراحل الرئيسة في تطور سياسة الكويت الخارجية. وعلى الرغم من أن البداية الرسمية لسياسة الكويت الخارجية كانت منذ استقلالها، فإن هذه الدراسة تحاول استعراض المرحلة التاريخية لنشأة سياسة الكويت الخارجية منذ نشأة الكويت حتى استقلالها في عام 1961، وذلك في محاولة لتعرف الجذور التاريخية للركائز الرئيسة في سياسة الكويت الخارجية مثل سياسة التوازن ومبدأ الحياد.

المصطلحات الأساسية: السياسة الخارجية، سياسة الكويت الخارجية، سياسة التوازن، الثورة الإيرانية، الحرب العراقية الإيرانية، الغزو العراقي، الحرب الأمريكية على العراق.

المقدمة:

لقد سعت الكويت منذ نشأتها إلى إقامة علاقات خارجية متوازنة مع الأطراف المجاورة لها؛ حيث لعب العامل الجغرافي المتعلق بمساحة الكويت الجغرافية وموقعها الجغرافي دوراً مؤثراً في تشكيل سياستها وعلاقاتها الخارجية؛ كونها تعتبر دولة صغيرة ومحاطة بثلاث دول كبرى في المنطقة؛ الأمر الذي كان يشكّل على الدوام هاجساً كبيراً في سياسة الكويت الخارجية. وأسهم هذا الموقع الجغرافي

(*) قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، دولة الكويت.
drabusulaib@hotmai.com

الحرج للكويت في إطار "مثلث الضغط"، بين العراق وإيران والسعودية، إلى انتهاج الكويت – في كثير من الفترات – سياسة خارجية تعتبر محصلة لصراعات هذه القوى الرئيسة في المنطقة، وتسعى في المقام الأول إلى الحفاظ على البقاء (أسيري، 1993؛ الحارث، 1981)؛ حيث إن هناك في منطقة الخليج العربي ثلاثة لاعبين رئيسين في النظام الإقليمي لهذه المنطقة، وهم السعودية والعراق وإيران، ويسعى كل طرف منهم إلى فرض نفوذه وسيطرته على بقية الأطراف الأخرى في هذه المنطقة وخصوصاً دول الخليج الصغيرة، التي من بينها دولة الكويت (Gause, 2012).

ويحتل الموقع الجغرافي والخلفية التاريخية دوراً رئيساً في فهم السياسة الخارجية للدول الصغيرة ومن بينها دولة الكويت (الإبراهيم، 1982)، التي تقع في الطرف الشمالي الغربي للخليج العربي، وتعتبر منطقة الخليج من أهم المناطق الحيوية في العالم؛ كونها تحتوي على الثروة النفطية الهائلة؛ حيث تشير بعض التقديرات إلى امتلاك دول الخليج – بما فيها العراق وإيران – نحو ثلثي احتياطيات النفط العالمي (Persian Gulf Oil and Gas Exports Fact Sheet). كما تعتبر منطقة الخليج العربي من أكثر المناطق في العالم توتراً واضطراباً؛ حيث شهدت ثلاث حروب رئيسة خلال الفترة الممتدة من عام 1980 حتى عام 2003، وهي الحرب العراقية الإيرانية أو حرب الخليج الأولى خلال الفترة الممتدة من عام 1980 حتى 1988، والغزو العراقي للكويت وحرب تحريرها أو حرب الخليج الثانية في عامي 1990، 1991، والحرب الأمريكية على العراق، التي أدت إلى إسقاط نظام صدام في عام 2003. والمفارقة أن العراق كان طرفاً في جميع هذه الحروب، في حين كانت إيران طرفاً في واحدة منها، وكلا البلدين يعتبر من الدول المجاورة بشكل مباشر للكويت.

وبناءً عليه، فإنه نظراً لقرب الكويت الجغرافي من هذه الأحداث الرئيسة، فقد تأثرت بها على المستويين الداخلي والخارجي بشكلٍ ملحوظ. وقد كان تعامل الكويت مع هذه الأحداث متفاوتاً من حيث قدرتها على تحقيق أهداف سياستها الخارجية؛ فقد استطاعت في بعض هذه المواقف تحقيق أهدافها ومصالحها، ولكن – في المقابل – واجهت في أحيان أخرى بعض الصعوبات التي انعكست على طبيعة سياستها الخارجية.

مشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها:

تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة البحث في أهم المتغيرات والتحولات التي مرت على سياسة الكويت الخارجية منذ استقلالها عام 1961، وذلك في محاولة لتحديد

المراحل الرئيسة في تطور سياستها الخارجية. وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تعتبر من الدراسات القلائل التي تتطرق إلى موضوع سياسة الكويت الخارجية، كما أنها تعتبر من أولى المحاولات البحثية التي تسعى إلى تحليل هذه السياسة خلال الفترة الممتدة من استقلالها في عام 1961 حتى المرحلة الحالية التي أعقبت سقوط نظام صدام حسين في العراق في عام 2003.

الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسات التي تناولت موضوع سياسة الكويت الخارجية محدودة، ومنها – على سبيل المثال – دراسة عبدالرضا أسيري، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة (1993)، التي قام فيها الباحث بتقسيم المراحل التي مرت بها سياسة الكويت الخارجية إلى مراحل رئيسة، هي: مرحلة الدفاع والبقاء والدفاع عن النفس (1961–1963)، ومرحلة التوازن والبراجماتية العملية (1963–1979)، ومرحلة التذبذب والميل والانحياز (1979–1986)، ومرحلة الخوف والتشكك والقلق (1987–1990)، ومرحلة الغزو والتفكك والتحرير (1991–1992)، فيما خصص الباحث الفصل الأخير من الدراسة لتقييم سياسة الكويت الخارجية واستشراف التوجهات المستقبلية لها.

وقد اشتملت هذه الدراسة على تحليل سياسة الكويت الخارجية خلال الفترة الممتدة من استقلال الكويت في عام 1961 حتى الفترة المبكرة لمرحلة ما بعد تحرير الكويت في عام 1991–1992، ولكنها لم تتضمن دراسة المرحلة التي أعقبت تحرير الكويت والتحولات التي ظهرت خلالها على سياسة الكويت الخارجية، كما أن هذه الدراسة لم تتطرق إلى المرحلة التي أعقبت الحرب الأمريكية على العراق وسقوط نظام صدام في عام 2003 وتأثيرات هذه الأحداث وانعكاساتها على سياسة الكويت الخارجية.

منهجية الدراسة:

تتبنى هذه الدراسة منهجية تحليلية في سعيها لتحليل الأحداث الرئيسة التي واجهت سياسة الكويت الخارجية وأهم المتغيرات التي طرأت على هذه السياسة. كما يعتبر المنهج التاريخي ملائماً لهذه الدراسة في استعراض الأحداث التاريخية التي مرت بها المنطقة، والتي أسهمت في تشكيل السياسة الخارجية الكويتية خلال مراحلها المختلفة.

أولاً – الخلفية التاريخية لسياسة الكويت الخارجية:

على الرغم من أن ملامح السياسة الخارجية الكويتية اتضحت بشكلٍ بارز بعد حصول الكويت على استقلالها؛ حيث يعتبر تاريخ إلغاء معاهدة الحماية البريطانية

واستقلال الكويت عن بريطانيا في 19 يونيو 1961 هي نقطة الانطلاقة الرئيسة لسياسة الكويت الخارجية (أسيري، 2010: 251)، فإنه يمكن القول إن حكام الكويت قد مارسوا رسم السياسة الخارجية منذ مرحلة مبكرة من نشأة الكويت، وذلك من خلال اللعب على التوازنات الإقليمية والدولية في سبيل الحفاظ على بقاء الكويت؛ حيث أسهمت علاقات الكويت الخارجية، التي اتسمت بالحياد والتوازن مع القوى المحيطة بها – في الحفاظ على كيان الكويت في الظروف المختلفة.

ومما يذكر في هذا السياق أن حاكم الكويت الأول الشيخ صباح الأول قام في مرحلة مبكرة من نشأة الكويت بتوقيع معاهدة صداقة وحسن جوار مع بني خالد الذين كانوا يسيطرون على الأراضي التي تمتد من قطر إلى جنوب البصرة، وفي الوقت نفسه قام بزيارة الوالي العثماني في بغداد لتوطيد العلاقة مع الدولة العثمانية (الهاجري، والعنزي، 2007: 48–49).

وقد أسهم مركز الكويت التجاري والسياسي المهم منذ نشأتها على ساحل الخليج العربي، والنمو السريع الذي شهدته – في جعل القوى الرئيسة، مثل الدولة العثمانية وألمانيا وروسيا وبريطانيا، وكذلك الأطراف الإقليمية في المنطقة، تسعى إلى السيطرة عليها؛ إذ تعرضت الكويت في مراحل مبكرة من نشأتها إلى اعتداءات متكررة من جانب الأطراف المجاورة لها، مثل اعتداءات سعود بن عبدالعزيز من الجنوب واعتداءات قبائل المنتفق من الشمال، وهو الأمر الذي يفسر قيام أهالي الكويت ببناء الأسوار حول مدينتهم الصغيرة لحمايتها من الغزوات الخارجية؛ حيث تم بناء ثلاثة أسوار حول مدينة الكويت خلال الفترة الممتدة من عام 1760 حتى عام 1920 (انظر: عبدالعزيز الرشيد، 1999). ومن الجدير بالذكر أن الحروب التي خاضتها الكويت في المراحل المبكرة من نشأتها كانت – في الغالب – حروباً دفاعية، مثل معركة الرقة البحرية مع بني كعب في عام 1783، وهو الأمر الذي يمكن أن يكون مؤشراً على طبيعة سياسة الكويت الخارجية في هذه المرحلة المبكرة، التي سعت في المقام الأول إلى تحقيق البقاء من خلال التوازن مع جميع الأطراف وعدم معاداة القوى المجاورة.

ويمكن القول إن طبيعة نشأة الكويت التي تكونت من هجرات مختلفة من الأقاليم المجاورة، كان لها دور في تحديد ملامح سياستها الخارجية وشكلها خلال المرحلة المبكرة من تلك النشأة؛ وقد كان المهاجرون الأوائل إلى الكويت – في الغالب – من الباحثين عن مصادر جديدة للرزق، أو من التجار الذين سعوا إلى تطوير تجارتهم، وقد أسهم موقع الكويت المطل على البحر في اشتغال هؤلاء المهاجرين

الأوائل بالتجارة البحرية والغوص على اللؤلؤ. وهو الأمر الذي انعكس على الطبيعة المدنية المسالمة للمجتمع الكويتي في هذه المرحلة المبكرة، التي تميل إلى عدم الدخول في صراعات خارجية؛ وذلك من أجل تحقيق الازدهار التجاري والاقتصادي.

وقد انعكست هذه الأهداف على طبيعة علاقة حكام الكويت بالأطراف الخارجية في هذه المرحلة، وهي العلاقة التي كانت – كما ذُكر آنفاً – تتسم بالحياد وعدم التورط في النزاعات الإقليمية. وكان لطبيعة النظام السياسي في مراحله المبكرة تأثير مهم في تحديد منهجية اتخاذ القرار في العلاقات الخارجية؛ إذ كانت الطبيعة اللامركزية في الحكم، القائمة على تطبيق مبدأ الشورى والحكم المشترك هي السائدة في هذه المرحلة، ويرجع هذا الأمر – في جذوره التاريخية – إلى طريقة تولي الحاكم الأول الشيخ صباح الأول الحكم في الكويت، وهي طريقة قامت على أساس الاختيار الطوعي من قبل المهاجرين الأوائل في الكويت.

وقد كان لطبقة التجار – بالتحديد – دور وتأثير واضح في عملية صنع القرار سواء على المستوى الداخلي أم الخارجي؛ إذ كان لهذه القوى الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة دور كبير في اختيار الحاكم في الكويت خلال هذه المرحلة (الهاجري، 2009)، وهو الأمر الذي يمكن أن يفسر عدم دخول الكويت في هذه المرحلة في صراعات خارجية قد تؤثر على المصالح الاقتصادية لطبقة التجار.

توقيع معاهدة الحماية مع بريطانيا في عام 1899:

عند تولي المغفور له الشيخ مبارك الصباح الحكم في عام 1896، تغيرت الظروف الداخلية والخارجية في الكويت بشكل ملحوظ؛ حيث مثّلت طريقة توليه السلطة كسراً لقاعدة الحكم في الكويت، التي كانت تقوم على أساس البيعة الطوعية في مقابل قيام الحاكم بتطبيق الشورى، وذلك عندما قام بقتل أخويه الشيخ محمد والشيخ جراح، وتولى الحكم بطريقة غير مسبوقة في الكويت، وهو ما انعكس على طبيعة منهجه في الحكم، الذي اتسم بالطابع الفردي وابتعاد القوى المؤثرة في المجتمع – وفي مقدمتها طبقة التجار بشكل واضح – عن دائرة صنع القرار واتخاذه في الكويت.

وقد نتج عن ظروف تولي الشيخ مبارك الحكم ظهور معارضة داخلية لحكمه، تمثلت في الصراع الذي نشأ بينه وبين أحد التجار المعروفين في الكويت وهو يوسف الإبراهيم، الذي كان يرتبط بعلاقة مصاهرة مع الشيخ محمد والشيخ جراح الصباح. وقد انتقل يوسف الإبراهيم إلى خارج الكويت بعد تولي الشيخ مبارك الحكم، وسعى إلى التحالف مع أطراف إقليمية، في مقدمتها الدولة العثمانية وعبد العزيز

الرشيد في شمال الجزيرة العربية وجاسم آل ثاني في قطر من أجل إسقاط حكم الشيخ مبارك في الكويت (الشمري، 2010؛ الجاسم، 2010، 89).

وقام يوسف الإبراهيم بالضغط على الدولة العثمانية عن طريق والي البصرة العثماني حمدي باشا من أجل التحرك لإسقاط حكم الشيخ مبارك، ولكن الأخير نجح بدهائه السياسي في الاتصال بالمشير رجب باشا قائد الفيلق السادس العثماني في بغداد وإقناعه بالتدخل لصالحه عند السلطان العثماني عبدالحميد الثاني، وذلك عن طريق تقديم الأموال والهدايا لرجب باشا (الشمري، 2010: 129–130؛ الجاسم، 2010، 53)، وربما كان هذا التعامل من جانب الشيخ مبارك مع هذه التهديدات الخارجية يمثّل الجذور الأولى لاستخدام الوسائل المالية في تحقيق الأهداف الخارجية، وهو ما تبلور بشكل واضح في مراحل لاحقة من تطور سياسة الكويت الخارجية.

وقد أصبحت الكويت في هذه الفترة تمارس نوعاً من سياسة المواجهة المباشرة مع الأطراف الإقليمية المعادية لحكم الشيخ مبارك في الكويت. وهو الأمر الذي بدا واضحاً من خلال الحروب التي خاضتها الكويت خلال هذه الفترة، والتي اتسمت بطبيعتها الهجومية و "الوقائية"، مثل معركة الصريف التي وقعت في عام 1901 بين الشيخ مبارك والشيخ عبد العزيز الرشيد أمير حائل، وحدثت المعركة في منطقة الصريف قرب مدينة بريدة، وهُزم فيها جيش الشيخ مبارك الصباح.

ونتيجة لهذه الظروف التي تمثلت في المحاولات الخارجية لإسقاط حكمه، وأطماع القوى الإقليمية في بسط نفوذها على الكويت، طلب الشيخ مبارك في السنوات الأولى من حكمه من السلطات البريطانية عن طريق الوكيل السياسي في بوشهر توقيع معاهدة حماية مع بريطانيا، ولكن الأخيرة رفضت في البداية لعدم رغبتها في الدخول في مواجهة مع الدولة العثمانية. وحينها قام الشيخ مبارك بمناورة سياسية ذكية من خلال طلب الحماية من الإمبراطورية الفارسية، وكذلك الطلب من روسيا وفرنسا، كما قام بالتلويح بأنه سوف يعقد اتفاقاً مع الدولة العثمانية في حال عدم قبول بريطانيا توقيع اتفاقية الحماية مع الكويت، وهو الأمر الذي شكّل ضغطاً سياسياً على بريطانيا، وأدى إلى تغيير موقفها والموافقة على توقيع معاهدة الحماية واستطاع الشيخ مبارك اللعب بنجاح على التناقضات السياسية بين القوى الدولية والإقليمية المتنافسة في المنطقة (الشمري، 2010: 175–181).

وفي 23 يناير 1899، قام الشيخ مبارك الصباح بتوقيع معاهدة الحماية مع بريطانيا العظمى، قامت بموجبها الأخيرة بإدارة شؤون الكويت الخارجية في مقابل

أن تقوم بريطانيا بتوفير الحماية للكويت في حال تعرضها للخطر، وأن تضمن الحكم للشيخ مبارك الصباح وذريته من بعده، على ألا يقوم حاكم الكويت ببيع أي جزء من أراضي الكويت أو تأجيره دون موافقة السلطات البريطانية (الرشيد، 1999: 67؛ الجاسم، 2010، 56).

واعتبرت الاتفاقية التي وقعها الشيخ مبارك الأساس الذي اعتمد عليه الوجود البريطاني في الكويت، واعتبرها الإنجليز محمية بريطانية مع الاعتراف بوضعها شبه المستقل، واستمرت هذه الاتفاقية سارية المفعول حتى إنهائها والاستبدال بها اتفاقية أخرى اعترفت باستقلال الكويت، وذلك في 19 يونيو 1961 في عهد المغفور له الشيخ عبد الله السالم الصباح (النجار، 2000: 10–11).

وعلى الرغم من أن حكم الشيخ مبارك الذي امتد من عام 1896 حتى عام 1915 كان ذا طابع فردي، كما أن طريقة إدارته للعلاقات الخارجية كانت مركزية بشكل واضح، فإنه من جانب آخر، أصبح للكويت في عهده ثقل واضح وأهمية كبيرة في المنطقة. وقد أثبت الشيخ مبارك من خلال طريقة إدارته للعلاقات الخارجية قدرة فائقة على الاستفادة من التناقضات السياسية بين الأطراف المختلفة، التي استطاع من خلالها تحقيق أهدافه في الحفاظ على حكمه وبقاء الكويت وأمنها.

وعلى الرغم من أن معاهدة الحماية البريطانية أوكلت بشكل رسمي مهمة إدارة علاقات الكويت الخارجية لبريطانيا، فإنه كان للكويت قدر من الاستقلالية النسبية في إدارة علاقاتها الخارجية مع الأطراف الإقليمية المحيطة، تمثلت في القدرة على اتخاذ بعض القرارات الخارجية مثل قرارات شن الحروب أو التحالف مع الأطراف الإقليمية، وهو الأمر الذي برز بشكل واضح في فترة حكم الشيخ مبارك.

ولكن على الجانب الآخر، فإن سلطة بريطانيا في تولي إدارة علاقات الكويت الخارجية برزت في معاهدة العقير في عام 1922، وهي المعاهدة المعنية بترسيم الحدود بين الكويت وجيرانها؛ حيث كان الوكيل السياسي البريطاني في الكويت الميجر جون مور هو الذي يمثّل الكويت في مؤتمر العقير. وقد أدت هذه المعاهدة إلى اقتطاع أجزاء كبيرة من الأراضي التابعة للكويت.

ومما سبق، يتضح أن الجذور التاريخية لسياسة الكويت الخارجية قد بدأت في مرحلة مبكرة من نشأتها، وأن هذه السياسة قامت على أساس تحقيق هدف رئيس، هو الأمن والبقاء، وذلك من خلال تحقيق التوازن والحياد وعدم الدخول في نزاعات مع الأطراف الخارجية، وكانت هذه هي السمة الرئيسة لعلاقات الكويت منذ نشأتها

مع جيرانها والقوى الإقليمية. وعلى الرغم من أن فترة حكم الشيخ مبارك اختلفت بعض الشيء عن هذه السمات الرئيسة، وذلك من خلال دخوله في علاقات عداء ومواجهة مع بعض الأطراف الخارجية – فإنه قد استخدم كذلك سياسة التوازن والتحالف بشكل أسهم في تحقيق هدف الكويت الرئيس وهو البقاء. وهو ما يمكن القول معه إن الشيخ مبارك هو الذي وضع اللبنة الأساسية في سياسة الكويت الخارجية، التي تبلورت بشكل واضح بعد استقلال الكويت في عام 1961.

ثانياً – سياسة الكويت الخارجية منذ الاستقلال في عام 1961 حتى الغزو العراقي لدولة الكويت في عام 1990:

على الرغم من أن الكويت قد حصلت على استقلالها في 19 يونيو 1961، فإنه يمكن القول إن مرحلة التمهيد للحصول على الاستقلال قد بدأت منذ تولي الشيخ عبد الله السالم الحكم في الكويت في 25 فبراير 1950؛ حيث سعى إلى تهيئة الظروف اللازمة للوصول إلى تحقيق هدف الاستقلال عن بريطانيا.

وقد رفضت بريطانيا – في البداية – منح الكويت استقلالها بحجة أنها ما زالت غير مهيأة إدارياً وسياسياً للقيام بمهام الدولة المستقلة، لذلك فقد سعى الشيخ عبد الله السالم لأن يثبت لبريطانيا أن الكويت مستعدة لإعلان الاستقلال الرسمي، وذلك من خلال انضمام الكويت لبعض الهيئات والوكالات الدولية، مثل منظمة العمل الدولية واليونسكو ومنظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك، وهو ما يشير إلى أن الكويت كانت تتصرف باستقلالية كبيرة حتى قبل الإعلان الرسمي للاستقلال. وفي 19 يونيو 1961 اتفقت الكويت مع بريطانيا على إنهاء معاهدة الحماية لعام 1899 والاستبدال بها اتفاقية صداقة تنص على استعداد بريطانيا تقديم المساعدة للكويت في حال طلبت الأخيرة ذلك (البغدادي، 1994: 36؛ أسيري، 1993: 37–38).

أزمة الاستقلال (أزمة عبد الكريم قاسم في يونيو 1961):

شهدت علاقة الكويت بالأطراف المحيطة بها، وخصوصاً العراق، الكثير من مظاهر التوتر في مراحلها المختلفة؛ حيث أدى موقع الكويت الجغرافي المميز وثروتها النفطية إلى طمع الجار العراقي بها ومحاولته السيطرة عليها. وفي عام 1958 وكرد فعل على تأسيس الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا، وفي محاولة لاحتواء نفوذ النظم السياسية الجمهورية في المنطقة العربية، برزت فكرة إقامة تحالف ملكي هاشمي بين العراق والأردن، ولعب رئيس الوزراء العراقي في تلك الفترة

نوري السعيد دوراً ضاغطاً على الكويت لحثها على الانضمام إلى هذا التحالف للاستفادة من ثروتها النفطية. ولكن الشيخ عبد الله السالم رفض فكرة الانضمام للاتحاد الهاشمي، ويرجع هذا القرار – بصورة كبيرة – إلى تأثير موقف التيار القومي العربي في الكويت، الذي كان مؤيداً للجمهورية العربية المتحدة، كما أن الشيخ عبدالله السالم كان يخشى من أن الانضمام لهذا الاتحاد يمكن أن يؤدي لفقدان الكويت لسيادتها وكيانها (البغدادي، 1994: 37–38؛ Katzman, 1999: 13-15).

وفي الوقت الذي أدى فيه الانقلاب العسكري بقيادة عبدالكريم قاسم عام 1958 إلى سقوط النظام الملكي في العراق وانتهاء الضغط العراقي على الكويت، المتعلق بمسألة الوحدة، فإنه فتح الباب أمام ظهور مرحلة جديدة متوترة في العلاقات الكويتية العراقية، ظهرت ملامحها بصورة واضحة عندما أعلنت الكويت استقلالها في يونيو 1961، وذلك عندما صرّح الرئيس العراقي الجديد عبدالكريم قاسم في مؤتمر صحافي، وبعد ستة أيام على إعلان الكويت لاستقلالها، أن معاهدة الحماية التي وقعها الشيخ مبارك مع الإنجليز غير شرعية وأن الكويت تعتبر جزءاً من العراق يجب عودته إلى الأصل العراقي (Katzman, 1999).

وعلى الرغم من أن قاسم لم يحدد الكيفية التي تتم بها الوحدة بين الكويت والعراق، فإن الكويت استشعرت خطر الاجتياح العسكري العراقي لأراضيها، ولجأت إلى تطبيق اتفاقية الصداقة بينها وبين بريطانيا من خلال الاستعانة بنحو ثمانية آلاف جندي بريطاني ودعم القوات الجوية البريطانية، وهي العملية التي سميت Vantage. وقد أكدت الكويت في بيان رسمي أن التهديد العراقي هو الذي أجبرها على الاستعانة بالقوات البريطانية. ثم استُبدلت بهذه القوات الأجنبية قوات عربية من الجمهورية العربية المتحدة التي كانت تضم مصر وسوريا، وقواتٍ أخرى من السعودية والأردن والسودان وتونس (Katzman, 1999; Al-Fayez, 1984: 207).

وبمجرد حصول الكويت على استقلالها سعت إلى الانضمام إلى المنظمات الإقليمية والدولية؛ فنجحت في الانضمام إلى جامعة الدول العربية في يوليو عام 1961، وقد كان لمصر دور مهم في حصول الكويت على عضوية جامعة الدول العربية. ولكن هذا النجاح على المستوى العربي لم يقابله النجاح نفسه على المستوى الدولي؛ إذ لم تتمكن الكويت في البداية من الانضمام لمنظمة الأمم المتحدة بسبب الفيتو السوفييتي المعارض (النجار، 2000: 64؛ ميلكوميان، 2010: 106).

وبعد إعلان استقلال الكويت وظهور التهديد العراقي، قام الشيخ عبدالله السالم بتشكيل وفد رسمي برئاسة الشيخ جابر الأحمد وعضوية عبد العزيز الصقر ويوسف الغانم ويوسف النصف وعبد العزيز الصرعاوي، وقد زار هذا الوفد مصر والأردن والسودان وليبيا وتونس والمغرب، وكانت مهمته تتمثل في شرح قضية استقلال الكويت وتهديدات عبد الكريم قاسم لها. والتقى الوفد الكويتي الرئيس جمال عبد الناصر الذي أبدى رفضه لمحاولات العراق تحقيق الوحدة بالقوة، وقام في نهاية لقائه الوفد بالاتصال بمندوب مصر في جامعة الدول العربية ودعاه للبدء باتخاذ الخطوات لدعوة الدول العربية للمشاركة في إرسال قوات عربية لحماية الكويت (الخطيب، 2007: 207).

لذلك فإنه لا يمكن إغفال الدور الذي أداه جمال عبد الناصر في قضية الاعتراف العربي باستقلال الكويت وقبولها في الجامعة العربية، كما أنه لا يمكن إغفال تأثير الارتباط الفكري والأيديولوجي بين القوميين العرب في الكويت ونظام عبد الناصر في تحقيق الانسجام في المواقف بين الكويت ومصر خلال تلك المرحلة. وقد كان للقوميين العرب في الكويت دور مؤثر ومشاركة فعالة في إدارة ملف استقلال الكويت، وكان من بين أعضاء الوفد الذي زار الدول العربية – كما سبق ذكره – أشخاص منتمون لحركة القوميين العرب في الكويت، أو على أقل تقدير قريبون في توجهاتهم الفكرية من هذه الحركة.

ومن ثم استطاعت الكويت الانضمام لجامعة الدول العربية والحصول على دعم العديد من الدول العربية التي شاركت في القوات العربية المشتركة لحماية الكويت من التهديد العراقي. وفي 20 يوليو 1961 أصدرت جامعة الدول العربية قراراً ينص على قبول عضوية الكويت في المنظمة، وإرسال قوة عربية مشتركة إلى الكويت. وقد احتج العراق على قبول الكويت في الجامعة العربية، وقام بتعليق عضويته في المنظمة حتى إشعار آخر، وأعلن أنه سوف يعيد النظر في علاقاته الدبلوماسية مع أي دولة تعترف بالكويت (النجار، 2000: 64؛ الطيار، 1999: 15؛ Al-Fayez, 1984: 208).

وواجهت الكويت في المقابل صعوبة في حصولها على الاعتراف الدولي وقبولها في المنظمة الدولية. وقد كان العائق الرئيس أمام الكويت يتمثل في الاعتراض السوفييتي؛ حيث قام الاتحاد السوفييتي السابق باستخدام حق الفيتو والاعتراض مرتين في مجلس الأمن على مسألة قبول عضوية الكويت في الأمم المتحدة. ويمكن النظر إلى هذا الموقف بأنه انعكاس للأزمة التي افتعلها قاسم مع الكويت بعد استقلالها، كما يمكن تفسيره بأن الاتحاد السوفييتي كان يركز على محاولة إضعاف موقف بريطانيا التي كانت تمثل المنافس التقليدي له في المنطقة، وكذلك رغبة موسكو في دعم النظام الحليف لها في العراق (ميلكوميان، 2010: 124).

وقد أسهم وفد الجمهورية العربية المتحدة، التي كانت عضواً غير دائم في مجلس الأمن، في تأييد موقف الكويت في الأمم المتحدة، وقام الوفد بتقديم مشروع قرار إلى مجلس الأمن يتضمن طلب قبول الكويت في المنظمة الدولية، وهو ما يشير إلى الدعم العربي الذي كانت تتمتع به الكويت في مواجهة أزمة الاستقلال وتهديدات عبد الكريم قاسم لها. كما شارك الوفد الكويتي برئاسة عبد العزيز حسين في هذه الاجتماعات بصفة مراقب، وقام الوفد بشرح قضية الكويت ومحاولة إقناع المجتمع الدولي بالاعتراف باستقلالها وقبولها في الأمم المتحدة (ميلكوميان، 2010: 101–136).

وقد استمرت أزمة قاسم إلى حين قيام انقلاب عسكري في العراق في فبراير 1963 وإعدام عبد الكريم قاسم، ووصول نظام سياسي جديد في العراق برئاسة عبدالسلام عارف، واعترافه الرسمي بالكويت دولة مستقلة في 4 أكتوبر 1963، وذلك خلال زيارة رسمية لوفد من دولة الكويت برئاسة رئيس الوزراء المغفور له الشيخ صباح السالم إلى العراق. وبعد بضعة أيام، قام وفد كويتي آخر في 10 أكتوبر 1963 بزيارة بغداد وتقديم قرض مالي لحكومة العراق بقيمة 30 مليون دينار كويتي (Al-Fayez, 1984: 209).

وكان من نتائج أزمة قاسم أنها أدت إلى ترسيخ "عقدة العراق وعقلية الحصار" في ذهنية الشعب الكويتي (أسيري، 2010: 255)، وشكّلت هذه الأزمة "أخطر تجربة تمرّ بالكويت منذ وجودها" (النجار، 2000: 36). ويمكن القول إن أزمة قاسم كانت – بالفعل – أول تحد واختبار يواجه سياسة الكويت الخارجية بعد استقلالها، واستطاعت الكويت التعامل بنجاح مع هذه الأزمة على الرغم من قلة الخبرة الدبلوماسية في تلك الفترة. ومن الجوانب الإيجابية لهذه التجربة أنها أسهمت في صقل الكوادر الدبلوماسية الكويتية وإعدادها، خصوصاً تلك التي شاركت في الدفاع عن قضية استقلال الكويت على المستويين الإقليمي والدولي.

ولعل من المهم الإشارة هنا إلى أن موقع الكويت الجغرافي بين ثلاث دول كبرى كان له بعض الجوانب الإيجابية التي أسهمت في الحفاظ على بقائها؛ حيث عارضت كل دولة من هذه الدول الثلاث أي محاولة لأي طرف منها الإخلال بالتوازن القائم في المنطقة، بما في ذلك السعي للسيطرة على الجارة الصغيرة الكويت، وهو الأمر الذي اتضح في أزمة قاسم وتهديداته تجاه الكويت.

ونجد أن إيران كانت من بين أوائل الدول التي اعترفت باستقلال الكويت ورفضت ادعاءات قاسم تجاهها في عام 1961، وذلك خشية زيادة نفوذ العراق في

المنطقة في حال سيطرته على الكويت، وعرض الشاه على الكويت إرسال قواته العسكرية لها لمواجهة التهديدات العراقية في أزمة "مركز الصامتة" في عام 1973 عندما قامت القوات العراقية بالاعتداء على أحد المراكز الحدودية الكويتية، كما رفضت إيران الغزو العراقي للكويت، ولم تتخذ أي إجراءات تعوق عمليات قوات التحالف الدولي في تحرير الكويت (إدريس، 2000: 268).

والأمر نفسه ينطبق على السعودية التي ترفض على الدوام أية محاولة من جانب العراق لبسط نفوذه على الكويت أو تحقيق مكاسب إستراتيجية فيها، واعترفت السعودية بالكويت دولة مستقلة، وقامت بإرسال قواتها إلى الكويت لمواجهة تهديدات قاسم لها في عام 1961، واتخذت الموقف نفسه في أزمة الصامتة بين الكويت والعراق في عام 1973، كما رفضت فكرة تأجير الجزيرتين الكويتيتين: وربة وبوبيان للعراق، وقامت بتسخير جميع إمكاناتها من أجل تحرير الكويت من الاحتلال العراقي في عام 1990. ويمكن تفسير هذا الموقف الثابت من جانب السعودية بأنه يعود لرغبتها في منع أي طرف رئيس في المنطقة من الإخلال بالتوازن القائم فيها. وحقيقة الأمر، أنه كان من بين العوامل التي ساعدت الكويت على نجاحها في التصدي لأزمة قاسم وتجاوزها تأييد الدول الرئيسة في المنطقة لها في هذه الأزمة، وهي مصر والسعودية وإيران (Al-Fayez, 1984).

سياسة الكويت الخارجية بعد الاعتراف الدولي باستقلالها:

بعد زوال تهديد نظام عبد الكريم قاسم واعتراف العراق باستقلال الكويت، جددت الكويت طلبها بالانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة، وفي هذه الحالة، زال الفيتو السوفييتي المعارض لطلب الكويت، نتيجة لتغير الظروف بين الكويت والعراق، وأقرت المنظمة الدولية قبول الكويت عضواً في المنظمة في الرابع عشر من مايو 1963، وقامت الكويت حينها بالتبرع بمبلغ 200 ألف دولار لوكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين، واشترت أسهم الأمم المتحدة بمبلغ يقارب مليون دولار. وقد استخدمت الكويت خلال هذه المرحلة الوسائل المالية في تحقيق أهداف سياستها الخارجية من خلال الاعتماد على "دبلوماسية الدينار" التي تعتبر من أهم دروس أزمة قاسم في سياسة الكويت الخارجية (أسيري، 1993: 82–86). ولكن من جانب آخر، يمكن القول إن قيام الكويت بتقديم الأموال للنظام الجديد في العراق بعد الاعتراف الرسمي باستقلالها، ربما يكون قد أدى إلى ترسيخ فكرة الابتزاز المالي تجاه الكويت في عقلية صانع القرار في العراق.

وفي جميع الأحوال، يجب القول إن الكويت برعت – بشكل كبير – في استخدام الأدوات الاقتصادية في تحقيق أهداف سياستها الخارجية، بل إن نجاح هذه السياسة خلال تلك المرحلة يرجع – بصورة كبيرة – إلى قدرتها على استغلال ثروتها النفطية في مجال السياسة الخارجية، وهو الأمر الذي جعل لها ثقلاً سياسياً كبيراً في المجتمع الدولي (خريبط، 1983).

وقامت الكويت بتأسيس الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والعربية في ديسمبر 1961، بعد شهور قليلة من استقلالها، وذلك في سعيها لتوظيف قدراتها المالية في تحقيق أهداف سياستها الخارجية. وقد كان نشاط هذا الصندوق منذ بداية عمله في عام 1961 حتى عام 1974 مقصوراً على الدول العربية فقط، وهو ما يوضح الخط القومي العربي في مسار سياسة الكويت الخارجية. وفي 17 يوليو 1974 صدر القانون رقم 25 لسنة 1974 الذي نص على توسيع نطاق أعمال الصندوق ليشمل جميع الدول العربية وغير العربية، وزيادة رأس ماله من 200 مليون دينار كويتي إلى 1000 مليون دينار كويتي (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي الثالث عشر، 1974–1975).

وقد أدى الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والعربية دوراً كبيراً في تفعيل الأدوات الاقتصادية لتحقيق أهداف سياسة الكويت الخارجية؛ الأمر الذي زاد من نفوذ الكويت ومنحها مصداقية كبيرة في أداء دور الوساطة في النزاعات الإقليمية (أسيري، 2010: 257– 258)؛ حيث قامت الكويت بدور الوسيط في كثير من النزاعات الإقليمية، منها – على سبيل المثال – الوساطة بين اليمن الجنوبي وعمان؛ حيث استطاعت أن تتوصل إلى اتفاق أنهى الأزمة بين الطرفين، وجرى توقيعه في دولة الكويت في أكتوبر 1982، كما أدت الكويت دوراً مهماً في إعادة العلاقات التي قطعت لأكثر من عام بين ليبيا والمملكة العربية السعودية في عام 1982 (بيضون، 1982؛ وساطة كويتية ناجحة وراء إعادة العلاقات بين ليبيا والسعودية، 1982).

وقد حرصت الكويت خلال المرحلة الأولى لاستقلالها أن تبحث لنفسها عن دور إقليمي مؤثر يخفف عنها ضغوطات "مثلث الضغط"، ويحد من المحاولات التوسعية لدى أي من أطرافه، لذلك سعت إلى أداء دور الوساطة الإقليمية بشكل فاعل، وإلى إقامة الجسور والاحتفاظ "بشعرة معاوية" مع جميع الأطراف المتنازعة. فمثلاً كانت الكويت، خلال الحرب الأهلية في لبنان، هي الطرف المقبول لدى جميع الأطراف المتنازعة في الساحة اللبنانية، والأمر نفسه ينطبق على حالة

الخلاف السوري العراقي، والخلاف السوري الأردني، والخلاف بين السعودية واليمن الديمقراطي، وبين اليمن وعمان، وبين السعودية والإمارات. وعلى الرغم من أن الكويت التزمت قرار الجامعة العربية بقطع علاقاتها مع مصر عقب توقيعها لاتفاقية كامب ديفيد، فإنها لم تمارس ضغوطاً اقتصادية أو تدخلاً في حرب إعلامية وسياسية مع نظام السادات في مصر، وتمتعت سياسة الكويت الخارجية خلال هذه المرحلة بهامش كبير من المناورة والمرونة السياسية (الحارث، 1981).

وسعت الكويت خلال هذه المرحلة إلى تحقيق التوازن بين الأطراف الثلاثة الكبرى المجاورة لها، وكانت في سياستها الخارجية مثل " لاعب السيرك الذي يمشي على الحبل" ويحاول عدم السقوط، وذلك من خلال سعيها لتحقيق التوازن بين القوى الإقليمية. كما أسهم شعور الكويت بأنها الحلقة الأضعف بين هذه القوى في سعيها إلى البحث عن دور إقليمي يخرجها من هذا النطاق ويسهم في زيادة تأثيرها ونفوذها في المنطقة، وذلك من خلال قيامها بدور الوساطة في النزاعات الإقليمية، وتقديم المساعدات المالية الخارجية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن خصائص دولة الكويت الذاتية أدت دوراً مهماً في تحديد مسار سياستها الخارجية؛ فقد أدى وضع الكويت الجغرافي والديموغرافي، وقدراتها العسكرية المتواضعة، وثروتها النفطية الضخمة، إلى انتهاجها لسياسة عدم الانحياز والتوازن بين مختلف الأطراف والقوى في النظام السياسي الإقليمي والدولي (خريبط، 1983). وعلى الرغم من علاقة التحالف التي ربطت الكويت ببريطانيا منذ توقيع معاهدة الحماية في عام 1899، فإنها انتهجت – منذ استقلالها – سياسة خارجية تميزت باستقلالية تكاد تكون مطلقة، إلى الحد الذي يمكن القول معه إن الكويت كانت الدولة الوحيدة التي تؤمن بسياسة الحياد الإيجابي وتطبقها عملياً (بيضون، 1983).

وحرصت الكويت على مد الجسور مع جميع الأطراف، وحاولت خلال هذه المرحلة إمساك العصا من منتصفها (الحارث، 1981). وعلى الرغم من الموقف السلبي للاتحاد السوفييتي السابق من قضية انضمام الكويت لمنظمة الأمم المتحدة، فإن الكويت أقامت معه علاقات دبلوماسية بمجرد حصولها على الاعتراف الدولي (ميلكوميان، 2010). كما اعتمدت – منذ استقلالها – على سياسة الحياد الإيجابي تجاه الاختلافات الأيديولوجية بين الشرق والغرب، وكانت أول دولة

خليجية تقيم علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي السابق في مطلع الستينيات من القرن الماضي (السالم، 2011)، وأقامت علاقات دبلوماسية واقتصادية مع دول المعسكر الاشتراكي، وسعت خلال حقبة الحرب الباردة والاستقطاب الدولي إلى الاحتفاظ بعلاقات متوازنة بين المعسكرين الشرقي والغربي بشكلٍ لا يصل إلى القطيعة مع الشرق ولا إلى التبعية المطلقة للغرب (الحارث، 1981).

وفي هذا السياق، يقول صاحب السمو الأمير الحالي لدولة الكويت الشيخ صباح الأحمد عندما كان وزيراً للخارجية، في مقابلة له مع جريدة الأنباء الكويتية في يناير 1983: "نحن لا نؤمن لا بيمين ولا بيسار. فهل من له علاقة مع الاتحاد السوفييتي أصبح يسارياً ومن له علاقة مع الولايات المتحدة أصبح يمينياً، لا، هناك نوع من المصالح. ونحن في الكويت علاقتنا جيدة مع الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية، كما أن لنا علاقات جيدة أيضاً مع أوروبا والولايات المتحدة ونسعى إلى التوازن في علاقاتنا مع الدول، وبالتالي ومن هذا المنطلق فإننا قادرون على التحدث مع من تسميهم باليسار ومع من تسميهم باليمين، وسنستمر في علاقاتنا بصرف النظر عن الأسماء" (صباح الأحمد: الأساطيل في بحرنا ليست للسياحة، 1983).

وعلى الرغم من أن بريطانيا كانت تعتبر الحليف الرئيس للكويت في المرحلة الأولى لاستقلالها، كما أن الولايات المتحدة كانت من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال الكويت في عام 1961، وقامت بفتح قنصلية لها في الكويت قبل استقلالها وذلك في عام 1951 – فإن الكويت لم تكن ترغب في أن تصبح حليفاً للقوى الغربية في المنطقة، بل كانت في المقابل تتبنى النهج القومي في سياستها الخارجية؛ حيث اتخذت مواقف مؤيدة للقضايا العربية، وفي مقدمتها قضية الصراع العربي الإسرائيلي. ويرجع هذا الأمر – في جانب كبير منه – إلى تأثير أزمة قاسم ومواقف الدول العربية المؤيدة للكويت تجاهها، وكذلك إلى تأثير القوميين العرب ودورهم الفاعل فيها (أسيري، 1993: 83؛ Katzman, 1999: 22-24).

وكان تأثير القوميين العرب ونفوذهم في الكويت ملحوظاً خلال هذه المرحلة، فقد كانت الكويت أول دولة خليجية، بعد السعودية، نالت استقلالها السياسي؛ مما أفسح لها المجال لبلورة المؤسسات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، واستجاب المجتمع الكويتي الداخلي بشكلٍ لافت مع المد القومي العربي الذي اجتاح المنطقة برمتها. كما كان لطبيعة التركيبة السكانية في الكويت خلال تلك الفترة دور

مؤثر في انتهاج الكويت لسياسة خارجية تميزت بعدم التبعية للغرب وفي دعم القضية الفلسطينية؛ حيث كان الفلسطينيون من مهاجري عام 1948 وعام 1967 يشكلون ثقلاً سكانياً كبيراً في الكويت (خريبط، 1983).

وقد ارتبط القوميون العرب الكويتيون بعلاقة وثيقة مع حاكم الكويت المغفور له الشيخ عبد الله السالم، وهو الذي دعا قيادات القوميين العرب للمشاركة في أول حكومة تم تشكيلها في الكويت، وتولى جاسم القطامي – وهو أحد رموز القوميين العرب في الكويت – منصب وكيل وزارة الخارجية، وأسهم بشكل مباشر في صياغة الخط القومي في سياسة الكويت الخارجية، وأصبح حينها معظم كوادر الدبلوماسيين في وزارة الخارجية في الكويت من المنتمين للتيار القومي العربي، وهو ما أسهم في نجاح الكويت في حصولها على الاعتراف العربي باستقلالها وانضمامها لمنظمة جامعة الدول العربية (الخطيب، 2007: 200؛ النجار، 2000: 68–69).

ولعلّ مواجهة الكويت لتهديد خارجي في الأيام الأولى لاستقلالها كان له عظيم الأثر في تحديد مسار سياستها الخارجية في المرحلة التي أعقبت هذا الاستقلال، وكان للموقف العربي الإيجابي المؤيد للكويت في أزمة قاسم تأثير واضح في تبني الكويت للخط القومي في سياستها الخارجية، وتقديمها للمساعدات المالية للدول العربية، كما أسهمت هذه الأزمة في ترسيخ اقتناع الكويت بأن انتهاج سياسة التوازن والحياد في علاقاتها مع الأطراف الإقليمية وكذلك الأقطاب الدولية هو المنهج الأمثل لتحقيق أهدافها الخارجية.

الثورة الإيرانية 1978–1979:

تعتبر الثورة الإيرانية التي أدت إلى سقوط نظام الشاه في إيران من أهم التحديات التي واجهت دولة الكويت ودول الخليج العربية؛ إذ أسهمت هذه الثورة في تغيير خريطة التحالفات الإقليمية والدولية وتحول المشهد الجيوسياسي في المنطقة، وأدت إلى انهيار "سياسة العمودين المتساندين" التي انتهجتها الولايات المتحدة تجاه المنطقة، والتي كانت تعتمد على نظام الشاه في إيران والسعودية في حفظ أمن الخليج (Gause, 2012: 45-86).

وقد أحدثت الثورة الإيرانية هزة عنيفة للاستراتيجية الأمريكية في المنطقة (العوري، 2010)، وأجبرت الولايات المتحدة على إعادة النظر في سياستها الخارجية تجاه المنطقة؛ حيث كان شاه إيران يمثل دعامة رئيسة في الإستراتيجية الأمريكية

لمواجهة المد الشيوعي في المنطقة. وعلى الرغم من ارتياح موسكو لسقوط نظام الشاه الذي كان يعتبر الحليف الرئيس لواشنطن في المنطقة، فإن السوفييت تخوفوا من تأثر جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق المجاورة لإيران بهذه الثورة، وهي الجمهوريات التي تقطن فيها أقليات مسلمة من المذهب الشيعي، وهي تركمانستان وأذربيجان. وقد كانت الثورة الإيرانية من بين العوامل التي أدت إلى قيام الاتحاد السوفييتي السابق بغزو أفغانستان في ديسمبر 1979، وهو ما اعتبرته الولايات المتحدة تهديداً كبيراً لمصالحها في المنطقة.

وأدت التغيرات في المنطقة، التي تمثلت في الثورة الإيرانية والاحتلال السوفييتي لأفغانستان إلى إعلان الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر التزام الولايات المتحدة بالدفاع عن مصالحها في منطقة الخليج بكل الوسائل المتاحة بما في ذلك الوسائل العسكرية، وهو الإعلان الذي عُرف حينها "بمبدأ كارتر". وقامت الولايات المتحدة، لتدعيم مبدأ كارتر، بتأسيس قوة عسكرية مشتركة سريعة الانتشار في قاعدة ماكديل الجوية، وأوكلت لهذه القوة مسؤولية العمليات العسكرية في منطقة الخليج (Clark, 2004).

وقد طلبت الولايات المتحدة من دول الخليج العربية تأمين التسهيلات العسكرية للقوات الأمريكية في المنطقة، ولكن دول الخليج في تلك الفترة لم تكن ترغب في التعاون مع الولايات المتحدة، ويرجع هذا الأمر إلى تأثير سقوط نظام الشاه في إيران؛ حيث شهدت الأنظمة الحاكمة في دول الخليج العربية كيفية سقوط هذا النظام القوي والحليف الرئيس للولايات المتحدة في المنطقة دون تمكن واشنطن من مساعدته على البقاء. ومن جانب آخر، فإن دول الخليج العربية لم تكن ترغب في الظهور كحليف واضح للولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً في ظل الأوضاع الناقمة في المنطقة على واشنطن بسبب رعايتها لاتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل (Gause, 2012).

وقد سعت الكويت من جراء هذه التغيرات إلى الحفاظ على سياستها المتوازنة والحيادية، والالتزام بالاستقلالية وعدم التبعية للولايات المتحدة والغرب؛ حيث رفضت الكويت "مبدأ كارتر" وفكرة التدخل الأمريكي في المنطقة، وفي هذا السياق يشير وزير خارجية الكويت خلال تلك الفترة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، في مقابلة له مع صحيفة درشبيغل الألمانية، إلى رفضه لمبدأ كارتر قائلاً:

"نحن لا نعتبر أنفسنا منطقة مصالح أمريكية أو سوفييتة، فبأي حق يدعي كارتر أن هذه المنطقة له؟ فنحن لا نعيش في شيكاغو أو ميامي، إننا في هذه المنطقة دول مستقلة، تحاول الحفاظ على سلطتها على أرضها، ولنا الحق الكامل بالتصويت في الأمم المتحدة مثل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها" (صباح الأحمد: لا مصلحة للسوفييت في إغلاق مضيق هرمز، 1981).

وفي السياق نفسه، يؤكد الشيخ صباح الأحمد، وزير الخارجية حينها، رفض الكويت للوجود العسكري الأمريكي ليس في الكويت فحسب ولكن في منطقة الخليج كلها؛ حيث يشير إلى رفض الكويت قيام الولايات المتحدة بتشكيل قوات التدخل السريع في منطقة الخليج قائلاً: إن "ميثاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية يؤكد أن دول الخليج وحدها هي المسؤولة عن أمن الخليج ولا أحد غيرها". متسائلاً عن سبب وجود هذه القوات الأمريكية في الخليج؛ حيث يقول: "ماذا تفعل هذه الأساطيل في بحر العرب؟ هل هي هنا للسياحة أو لصيد السمك؟ إنها هنا تنتظر ذريعة أو حجة لكي تتدخل، وعلينا وحدنا أن نمنع هذه الذريعة وإلا رأينا أقداماً غريبة على أراضينا" (صباح الأحمد: الأساطيل في بحرنا ليست للسياحة، 1983).

وقد نظرت الكويت بقلق وحذر كبيرين لقيام الثورة الإيرانية وسقوط نظام الشاه؛ حيث كان هذا النظام يمثل عامل توازن للكويت تجاه جيرانها الآخرين في العراق والسعودية، وكانت علاقات الكويت بنظام الشاه جيدة ومستقرة (أسيري، 1993: 168). ولكن بعد سقوط نظام الشاه في إيران، وجدت الكويت نفسها مجبرة على الاقتراب أكثر من العراق والسعودية (Al-Fayez, 1984: 307).

ولكن على الرغم من ذلك فقد سعت الكويت إلى استيعاب هذه التغيرات في المنطقة والاستمرار في سياستها الخارجية التي تقوم على الحياد والتوازن. ولم تتخذ موقفاً عدائياً تجاه النظام الجديد في إيران؛ حيث قام وزير خارجية دولة الكويت حينها الشيخ صباح الأحمد بزيارة إيران في يوليو عام 1979 لتهنئة النظام الإسلامي الجديد فيها. كما وافقت الكويت على تزويد إيران بمنتجات النفط المكرر، ورفضت عندما كانت عضواً في مجلس الأمن التصويت على قرار المقاطعة الاقتصادية ضد طهران على إثر تداعيات أزمة الرهائن، عندما قام مجموعة من الطلاب الثوريون في إيران باحتلال السفارة الأمريكية في طهران واحتجاز العاملين فيها (أسيري، 1993: 176– 177)، ويقول صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد

وزير الخارجية حينها: "إننا ضد احتجاز الرهائن، ولكننا في الوقت نفسه ضد المقاطعة الاقتصادية التي ستصيب وتضر الشعب المسلم في إيران" (صباح الأحمد: لا مصلحة للسوفييت في إغلاق مضيق هرمز، 1981).

وفي حقيقة الأمر، إن دول الخليج العربية تخوفت بشكل كبير من سقوط نظام الشاه؛ لأن دول الخليج الصغيرة كانت ترى أن نظام الشاه يمثل عنصراً من عناصر استقرارها الداخلي، كما نظرت إليه السعودية باعتباره حليفاً رئيساً وركيزة أساسية في استقرار التوازن الإقليمي لمنطقة الخليج (إدريس، 2000: 460)؛ حيث كان هناك نوع من الانسجام بين دول الخليج العربية من جهة ونظام الشاه من جهة أخرى؛ نظراً لتشابه الأنظمة الوراثية الحاكمة، كما كان هناك نوع من التوافق في المصالح بين دول الخليج العربية وإيران من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى؛ وهو الأمر الذي اتضح من خلال سياسة " العمودين المتساندين"، التي انتهجتها الولايات المتحدة في المنطقة عقب إعلان بريطانيا في عام 1968 نيتها الانسحاب من منطقة الخليج، وهي السياسة التي كانت تستند إلى الاعتماد على إيران الشاه والسعودية في حماية المصالح الغربية في المنطقة.

ولكن التقارب السعودي الإيراني تحول بعد قيام الثورة الإيرانية إلى صراع، في حين تحول الصراع السعودي العراقي إلى تقارب (إدريس، 2000: 215). ولم تقتصر تأثيرات الثورة الإيرانية على هذه التغيرات الجيوسياسية والتحول في التحالفات الإقليمية في المنطقة، بل كانت تأثيراتها عميقة على الأوضاع والظروف الداخلية في الدول المجاورة لإيران، خصوصاً في الدول العربية التي يمثّل الشيعة إحدى مكوناتها الاجتماعية مثل البحرين والعراق والكويت والسعودية؛ حيث تمثّل نسبة المواطنين الشيعة في هذه الدول على التوالي: 60%، 55%، 30%، 15% (بهجت، وجوهر، 1996: 40).

وقد تغيرت الأوضاع في المنطقة عند قيام الثورة الإيرانية التي أثارت الخوف والذعر في المنطقة، وقام آية الله الخميني الذي تولى السلطة في إيران بالدعوة علناً إلى تصدير الثورة إلى الدول المجاورة، وتحريض شعوب الخليج على إسقاط أنظمتها الحاكمة وإقامة أنظمة حكم إسلامية مشابهة للنظام الإسلامي في إيران (إدريس، 2000: 217؛ Gause, 2012: 48).

وأعلن راديو طهران الناطق باللغة العربية أن إيران أعدت مخططات لتأسيس

تنظيمات سياسية للمساعدة على تصدير الثورة الإسلامية إلى البلدان المجاورة، ودعا الراديو بشكل علني للإطاحة بالنظام السعودي عقب حدوث حالات شغب في المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية في فبراير 1980 (إدريس، 2000: 464).

وأوجدت الثورة الإيرانية حالة من التأييد والتعاطف تجاهها بين صفوف الشيعة في دول الخليج العربية، وأعطتهم "نوعاً من الشعور بالفخر؛ حيث كانوا كأقلية يشعرون طوال تاريخهم بالاضطهاد والحرمان والخضوع للأغلبيات السنّية في الدول الخليجية" (أسيري، 1993: 170). وقد تخوف النظام السياسي الكويتي من إمكانية تأثر الكويتيين الشيعة من أصول إيرانية بالثورة وتعاطفهم معها؛ حيث كان الشيعة في الكويت يُعاملون بشكل غير متساو مع غيرهم، ويُستبعدون من العمل في بعض الأماكن المهمة والحساسة في الدولة مثل الشرطة والجيش والنفط (Terrill, 2007: 60)، وفي الوقت الذي حدثت فيه مظاهرات شعبية مؤيدة للثورة الإيرانية في البحرين والسعودية والعراق، خصوصاً في المناطق التي يسكنها الشيعة، قامت أيضاً مظاهرة في الكويت أمام السفارة الأمريكية مؤيدة للثورة الإيرانية ومنددة بالسياسة الأمريكية في المنطقة (Gause, 2012).

وفي واقع الأمر، إن الثورة الإيرانية أسهمت في خلق حالة من الاحتقان الطائفي في المنطقة نظراً لتبني هذه الثورة خطاباً سياسياً غلبت عليه النبرة الطائفية والمذهبية، وإعلان القيادة الجديدة في إيران لمبدأ تصدير الثورة إلى البلدان المجاورة، وهو ما نظرت إليه دول الخليج العربية والعراق على أنه يمثل تهديداً خطيراً لأمنها القومي؛ الأمر الذي أسهم بشكل مباشر في قيام الحرب العراقية الإيرانية في عام 1980.

الحرب العراقية الإيرانية (1980–1988):

مهد قيام الثورة الإيرانية لنشوب الحرب بين العراق وإيران؛ حيث تعتبر هذه الثورة نقطة البداية في فهم العوامل المؤدية لقيام الحرب العراقية الإيرانية (Gause, 2005: 263-279). فعلى الرغم من أن العراق هو الذي كان قد بدأ بشن الحرب على إيران، فإن قدرة الثورة الإيرانية على إثارة الحماس الشعبي في المنطقة من خلال قدرتها على إسقاط أقوى الأنظمة الحليفة للغرب في المنطقة، مثلت مصدر خطر وتهديد للأنظمة العربية المجاورة، وفي مقدمتها العراق (Gause, 2012: 45-86).

وقد قام النظام الإسلامي في إيران بعد الثورة على أسس مذهبية شيعية، من أهمها نظرية ولاية الفقيه (العوري، 2010)، في الوقت الذي يشكل فيه الشيعة نسبة كبيرة من سكان العراق، إضافة إلى وجود العتبات الشيعية المقدسة في العراق في مدينتي النجف وكربلاء. كل هذه الاعتبارات جعلت النظام البعثي في العراق يتخوف من انتقال الثورة الإسلامية في إيران إلى أراضيه.

وكانت الأوضاع الداخلية في العراق هي الأكثر تأثراً بتداعيات الثورة الإيرانية من بين الدول المجاورة لإيران؛ حيث دعا الخميني الشعب العراقي علناً إلى الثورة على النظام البعثي في العراق، خصوصاً بعد قيام السلطات العراقية بإعدام المرجع الديني الشيعي العراقي محمد باقر الصدر (Gause, 2012). ومن جانبه، حاول نظام صدام استغلال ضعف النظام الجديد في إيران من أجل تحقيق بعض المكاسب واحتلال بعض الأراضي الحدودية المتنازع عليها بين البلدين؛ إذ نظر صدام إلى الثورة الإيرانية بوصفها تمثل "تهديداً وفرصة في نفس الوقت" (Alterman, 2000). وفي 22 سبتمبر 1980 قام صدام بشن الحرب على إيران، وكانت الكويت – نظراً لقربها الجغرافي من هذه الحرب – هي الأكثر تضرراً منها. ولكن من جانب آخر، نظرت الكويت إلى هذه الحرب على أنها فرصة يمكن من خلالها الحصول على مكاسب سياسية من العراق فيما يتعلق بقضية الحدود، كما اعتقدت الكويت بأن هذه الحرب يمكن أن تخفف من حماسة الثورة الإيرانية في المنطقة (أسيري، 1993).

ويمكن القول إن الحرب العراقية الإيرانية كانت حرباً وقائية من جانب العراق؛ لأن النظام العراقي أدرك حينها أنه إذا انتظر لفترة زمنية أطول، فإن الخطر والتهديد الثوري الإيراني يمكن أن ينتقل إلى أراضيه، وهي الرؤية التي اشتركت معه فيها دول الخليج العربية وفي مقدمتها السعودية والكويت والبحرين، وهي الدول التي تخوفت من مبدأ تصدير الثورة الذي أعلنه النظام الإسلامي الجديد في طهران نظراً لوجود المكون الشيعي في تركيباتها الاجتماعية.

ونتيجة لهذه التأثيرات الإقليمية، أدركت الكويت ضرورة وأهمية التكامل بينها وبين دول الخليج العربية الأخرى، فبادرت إلى اقتراح تأسيس منظمة تهدف إلى تحقيق نوع من التعاون بين هذه الدول. وفي 25 مايو 1981 تم الإعلان رسمياً في أبو ظبي عن تأسيس منظمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي تضم ست دول، هي إلى جانب الكويت، السعودية والإمارات وقطر والبحرين وعمان.

وعلى الرغم من أن الكويت كانت تتخوف دائماً من الصيغ الوحدوية التي ربما أدت إلى هيمنة الدول الكبرى المجاورة عليها – إذ سبق أن رفضت فكرة الانضمام لحلف بغداد في العام 1955، كما رفضت الانضمام للاتحاد الهاشمي بين الأردن والعراق في عام 1958، ورفضت الكويت فكرة سعودية في عام 1976 بتأسيس منظمة "للتعاون الأمني الإقليمي" تضم الدول الخليجية الست (إدريس، 2000: 446) – فإن تأثيرات الثورة الإيرانية والحرب العراقية الإيرانية جعلت الكويت تدرك أن السبيل الوحيد لتحقيق أمنها الوطني لا يمكن أن يكون إلا من خلال تكاملها وتنسيقها مع الدول الأخرى التي تشترك معها في الأهداف نفسها وتشعر معها بالمخاطر والتهديدات ذاتها.

وفي واقع الأمر، فإن سياسة الكويت الخارجية واجهت مأزقاً كبيراً باندلاع الحرب بين العراق وإيران؛ حيث كان عليها تحديد موقفها تجاه هذه الحرب، وقد أعلنت الكويت رسمياً موقف الحياد، ولكنها فعلياً قامت بتقديم الدعم المالي واللوجستي للعراق في حربه مع إيران؛ حيث قامت بتقديم قرض للعراق بقيمة 6 بلايين دولار، كما وافقت على استخدام العراق لموانئها التجارية لنقل المواد والسلع اللازمة له. ويرجع قرار الكويت المتعلق بدعم العراق لتخوفها من الانتصار الإيراني في هذه الحرب، وما يمكن أن يؤدي إليه هذا السيناريو من تأثيرات خطيرة على أمنها، كما يمكن تفسير هذا الموقف بأنه يعكس توجهات الكويت القومية في دعم الدول العربية، إضافة إلى رغبتها في الاستفادة من نتائج دعمها للعراق والتوصل إلى تسوية تتعلق بالحدود بين البلدين، وقد وجدت الكويت نفسها مضطرة إلى الانحياز إلى جانب العراق لتجنب انتقامه المباشر حتى لو أدى ذلك إلى توتر علاقاتها مع إيران (إدريس، 2000: 242؛ Al-Fayez, 1984: 306).

وعلى الرغم من أن هذا القرار كان يهدف في المقام الأول إلى الحفاظ على أمن الكويت من التهديدات الإيرانية المحتملة، فإنه من ناحية أخرى لم يكن يخلو من المخاطر؛ حيث اعتبرت إيران أن الكويت شريك للعراق في هذه الحرب، وقامت على أساس ذلك ببعض الأعمال الانتقامية؛ إذ قامت الطائرات العسكرية الإيرانية بقصف منطقة العبدلي الحدودية ثلاث مرات في العام الأول من الحرب، كما قامت بقصف محطة أم العيش الكويتية في 1 أكتوبر 1981 (Al-Fayez, 1984: 222). وسعى الإيرانيون إلى الإضرار بالأمن الداخلي في الكويت وإحداث نوع من الفتنة الطائفية فيها؛ حيث حدثت في الكويت خلال الحرب العراقية الإيرانية بعض الأعمال

الانتقامية والتخريبية التي يعتقد بأن إيران كانت وراءها، مثل عملية اختطاف الطائرة الكويتية الجابرية في عام 1987، ومحاولة اغتيال أمير الكويت المغفور له الشيخ جابر الأحمد في عام 1985، وتفجير بعض المقاهي الشعبية في الكويت.

ولكن التهديد الحقيقي للكويت كان عندما قامت إيران بمهاجمة ناقلات النفط الكويتية التي تقوم بتصدير النفط الكويتي للخارج، وهي العملية التي عرفت حينها بـ"حرب الناقلات". وكانت طهران تهدف من وراء هذه الأعمال إلى الضغط على الحكومة الكويتية لوقف دعمها للعراق. وقامت الكويت – نتيجة لتعرض ناقلاتها النفطية للهجمات الإيرانية المتكررة – بالطلب من الولايات المتحدة حماية ناقلاتها النفطية، ولكن إدارة ريغن حينها رفضت الطلب الكويتي بحجة وجود بعض العوائق القانونية. وفي تكتيك ناجح للسياسة الخارجية الكويتية، قامت الكويت باللجوء إلى الاتحاد السوفييتي السابق وطلبت الحماية الرسمية من موسكو، ووافق حينها السوفييت على إرسال الأسطول الأحمر لمياه الخليج لحماية ناقلات النفط الكويتية. وهو ما جعل واشنطن تُجبر على إعادة النظر في موقفها السابق، ووافقت على إعادة تسجيل ناقلات النفط الكويتية ورفع الأعلام الأمريكية عليها (Clark, 2004).

وقد أدت خطوة الكويت هذه إلى "تدويل الحرب الإقليمية" من خلال قدرتها على جر القوى الدولية للتدخل في الحرب العراقية الإيرانية. وكانت هذه الخطوة هي نقطة البداية للتدخل الأمريكي العسكري في حرب الخليج؛ حيث قامت البحرية الأمريكية بقصف بعض المنصات البحرية الإيرانية، وقامت بقصف طائرة مدنية إيرانية عن طريق الخطأ؛ ما أدى إلى مقتل جميع ركابها المدنيين، وهي الحادثة التي كانت من بين العوامل التي أدت إلى الضغط الداخلي على الخميني للقبول بقرار وقف إطلاق النار وإنهاء الحرب (إدريس، 2000: 488). وقد اعتبرت سياسة الكويت الخارجية في "حرب الناقلات" من العوامل المؤثرة التي ساعدت في إنهاء الحرب العراقية الإيرانية في عام 1988.

وعلى الرغم من أن الحرب العراقية الإيرانية انتهت دون وجود منتصر حقيقي فيها بين الطرفين، فإنه من المهم القول إن قيام العراق بشن الحرب على إيران أسهم – بشكل كبير – في تحجيم تأثير الثورة الإيرانية في المنطقة، وأدى من جانب آخر إلى زيادة النفوذ السياسي والقوة العسكرية للعراق في المنطقة، وهو ما سعى النظام العراقي إلى استغلاله في الفترة التي أعقبت انتهاء الحرب بينه وبين إيران.

وقد كانت سياسة الكويت الخارجية خلال الحرب العراقية الإيرانية مؤثرة بشكل كبير، وأسهمت في "تدويل الحرب العراقية الإيرانية" خصوصاً خلال فترة "حرب الناقلات"، وهو ما ساعد على لفت انتباه العالم لهذه الحرب، وزيادة الضغط الدولي من أجل إنهائها. ويرجع تأثير سياسة الكويت الخارجية في هذه المرحلة إلى قدرتها على تحقيق نوع من التوازن في علاقاتها مع القطبين الرئيسين في النظام الدولي في تلك المرحلة.

وعلى الرغم من ظهور بوادر للتعاون العسكري بين الكويت والولايات المتحدة خلال الحرب العراقية الإيرانية وبالتحديد في "حرب الناقلات"، فإن الكويت أكدت حينها التزامها بسياسة الحياد والتوازن وعدم التبعية للقوى الدولية. وسعت الكويت بعد قيامها بالاستعانة بالولايات المتحدة من أجل حماية ناقلاتها النفطية إلى توضيح الصورة للدول العربية بأن هذا الإجراء لا يعني أن الكويت سمحت للقوى الغربية بالوجود العسكري في أراضيها؛ حيث يشير وكيل وزارة الخارجية الكويتية حينها السيد سليمان ماجد الشاهين إلى أن "عملية إعادة تسجيل ناقلات النفط الكويتية واستبدال الأعلام الكويتية كانت دوافعها اقتصادية وتجارية بحتة، وأنها عملية طارئة وضرورية فرضتها ظروف ومعطيات الحرب العراقية الإيرانية مما لا يعني المساس بسيادة الكويت واستقلالها، أو موافقتها على منح تسهيلات عسكرية أو قواعد لأي دولة على أراضيها" (الشاهين، 1990).

ولم تكن العلاقة بين الكويت والولايات المتحدة خلال هذه المرحلة التي امتدت من عام 1961 حتى عام 1990 "علاقة خاصة" ولكنها فقط كانت "علاقة جيدة" (Katzman, 2000: 23)، ولم يكن هناك خلال هذه المرحلة أي وجود عسكري أمريكي أو أجنبي على أراضي الكويت؛ حيث يشير وزير الدفاع الكويتي الأسبق المغفور له الشيخ سالم الصباح في عام 1987 إلى أن "الكويت لن توقع أي اتفاق مع أي طرف لمنح قواعد أو تسهيلات عسكرية على أراضيها أو في مياهها الإقليمية" (وزير الدفاع الشيخ سالم الصباح: لم نوقع أي اتفاق مع أي طرف لمنح قواعد أو تسهيلات عسكرية على أراضينا، 1987).

وفي واقع الأمر فإن الكويت كانت حينها هي الدولة الوحيدة، من بين دول مجلس التعاون الخليجي، التي لم يكن هناك أي وجود لقوات أجنبية على أراضيها قبل الاحتلال العراقي لها. وعندما سُئل مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون

الشرق الأوسط جون كيللي – في جلسة استماع في الكونجرس، في بداية الأزمة بين الكويت والعراق، التي أدت إلى الغزو العراقي للكويت في صيف 1990 – هل هناك هناك التزام أمريكي بالدفاع عن الكويت في حال تعرضها للاعتداء الخارجي؟ أجاب كيللي بأن الولايات المتحدة ليست ملتزمة بمقتضى أية اتفاقية لاستخدام القوات الأمريكية (الطيار، 1999: 33؛ Terrill, 2007:2). وهو ما يؤكده وزير خارجية الكويت حينها صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد بقوله: "إنه لايوجد بيننا وبين الأمريكيين أي تعاون عسكري إطلاقاً" (صباح الأحمد: لا اتفاق مع أي طرف لمنحه قواعد بالكويت، 1987)، ويمكن تفسير هذا الأمر بأن الكويت لم تكن ترغب في التخلي عن سياستها التي ارتكزت على منهج التوازن والحياد والالتزام بالخط القومي العربي، كما أنها اعتبرت أنه ليس من مصلحتها – بوصفها دولة صغيرة – أن تكون ساحة للصراع والاستقطاب الدولي.

وهكذا تميزت سياسة الكويت الخارجية خلال هذه المرحلة التي امتدت من عام 1961 حتى عام 1990 ببعض المظاهر الرئيسة، التي من أهمها تأكيد الهوية العربية، وتبني سياسة التوازن والحياد والاستقلالية وعدم التبعية للقوى الدولية، والاعتماد على الوسائل الاقتصادية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية بما في ذلك المساعدات المالية والهبات والمنح والقروض والاستثمارات الخارجية، والقيام بدور الوساطة في النزاعات الإقليمية. وقد واجهت سياسة الكويت الخارجية خلال هذه المرحلة تحديات خارجية كان أبرزها تهديد عبد الكريم قاسم، والثورة الإيرانية، والحرب العراقية الإيرانية. وقد حققت الكويت نجاحاً كبيراً في استيعاب هذه الأزمات وتجاوزها.

ثالثاً – سياسة الكويت الخارجية منذ الغزو العراقي لدولة الكويت في عام 1990 حتى سقوط نظام صدام في العراق في عام 2003:

يعتبر الغزو العراقي لدولة الكويت في الثاني من أغسطس من عام 1990 من أكبر التحديات التي واجهت سياسة الكويت الخارجية على الإطلاق. وإن كان بالإمكان القول إن هدف الكويت الإستراتيجي كان يتمثل على الدوام في تحقيق الأمن والبقاء، فإنه ما من شك في أن الكويت قد فشلت في تحقيق هذا الهدف، وذلك حينما قامت القوات العراقية بالاحتلال الكامل لأراضيها في صيف عام 1990.

ويمكن القول: إنه كما لا يمكن فهم العوامل التي أدت إلى نشوب الحرب العراقية الإيرانية دون الرجوع إلى انعكاسات الثورة الإيرانية، فإنه من الصعب كذلك

فهم الدوافع الرئيسة وراء الغزو العراقي للكويت دون تحليل نتائج الحرب العراقية الإيرانية.

سياسة الكويت الخارجية خلال فترة الغزو من أغسطس 1990 حتى تحريرها في فبراير 1991:

بدأت الكويت منذ اليوم الأول للغزو – من خلال حكومتها التي تمكنت من الخروج إلى السعودية – تحركاتها على المستويات: الخليجي والعربي والإقليمي والدولي من أجل رد العدوان العراقي عن أراضيها. وقام سفير الكويت في واشنطن بتقديم طلب رسمي للمساعدة العسكرية من الولايات المتحدة في 3 أغسطس (إدريس، 2000: 517).

وقد كان النجاح الأبرز للكويت على المستوى الخليجي من خلال بيان المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في جلسته الطارئة التي عقدت في القاهرة في 3 أغسطس 1990، الذي دان الغزو العراقي للكويت وطالب العراق بسحب قواته منها. وعلى المستوى الدولي، أصدر مجلس الأمن الدولي في منظمة الأمم المتحدة القرار 660، في 3 أغسطس 1990، الذي دان فيه الغزو العراقي لدولة الكويت وطالب بالانسحاب الفوري وغير المشروط منها. وأصدر مجلس الأمن سلسلة من القرارات الدولية المتعلقة بالغزو العراقي للكويت، كان أولها القرار رقم 660، وأهمها القرار رقم 678، الصادر في 29 نوفمبر 1990 بشأن التفويض باستخدام القوة طبقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة).

أما على المستوى العربي، فعلى الرغم من أن منظمة جامعة الدول العربية أصدرت قراراً، خلال القمة العربية الطارئة التي انعقدت في القاهرة في 10 أغسطس 1990، "بإدانة الغزو العراقي للكويت وعدم الاعتراف بقرار العراق ضم الكويت إليه، ومطالبة العراق بسحب قواته منها فوراً، وتأكيد استقلال الكويت والتمسك بعودة نظام الحكم الشرعي فيها، والاستجابة لطلب السعودية ودول الخليج العربية الأخرى بنقل قوات عربية لمساندة قواتها"، فإن هذه القمة قد شهدت انقساماً عربياً واضحاً تجاه قضية الاحتلال العراقي للكويت؛ حيث عارض هذا القرار كل من العراق و ليبيا، وامتنع كل من الأردن واليمن والجزائر عن التصويت، وتحفظ على القرار كل من السودان وفلسطين وموريتانيا، في حين لم تشارك تونس في القمة.

وقد تركت نتائج هذه القمة تأثيراتها على علاقات الكويت بمحيطها العربي خلال الفترة التي أعقبت تحريرها من الاحتلال العراقي في فبراير 1991 (مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، مؤتمرات القمة العربية 1946–2012).

وهكذا، فإنه يبدو أن الدبلوماسية الكويتية خلال فترة الغزو العراقي قد حققت نجاحاً كبيراً على المستويين الخليجي والدولي، في حين سجلت نجاحاً أقل على المستوى العربي، وهو الأمر الذي يرجع إلى وقوف بعض الأنظمة العربية إلى جانب صدام في قضية غزو الكويت. ولكن على الجانب الآخر، فإن تأييد مصر والسعودية للكويت في هذه القضية أعطى الدبلوماسية الكويتية قوة إضافية خلال فترة الغزو؛ وذلك نظراً للثقل السياسي الذي تمثله هاتان الدولتان في المنطقة.

ومن الواضح أن الكويت – من خلال تحركها الدبلوماسي خلال فترة الغزو – قد اعتمدت على السعودية ومصر كلاعبين رئيسين على المستوى العربي، وعلى الولايات المتحدة الأمريكية كلاعب رئيس على المستوى الدولي. وهو ما يشير إلى تراجع دور سياسة الكويت الخارجية وتأثيرها خلال فترة الاحتلال؛ حيث أصبح دورها ثانوياً في مقابل الدور الرئيس للولايات المتحدة ومصر والسعودية، وهو أمر يبدو منطقياً في ظل احتلال الدولة ووجود نظامها السياسي في المنفى.

وفي كل الأحوال، فقد كان الإنجاز الأهم للدبلوماسية الكويتية يتمثل في نجاحها في إدارة معركة التحرير الدبلوماسية من خلال قدرتها على حشد المجتمع الدولي وراء قضية الكويت حتى تم تحريرها من الاحتلال العراقي (السياسة الخارجية الكويتية.. ماض مضى ومستقبل واعد، 2012). ويأتي هذا النجاح الدبلوماسي ثمرة ونتاجاً لسياسة الكويت الخارجية طوال المرحلة التي سبقت الغزو، والتي تمكنت فيها من تكوين شبكة واسعة من العلاقات الدولية والمصالح المشتركة مع مختلف الدول.

وهكذا، كان تحرير الكويت نقطة فاصلة في مسيرة سياسة الكويت الخارجية؛ إذ بدأت مع التحرير مرحلة جديدة كان فيها على الكويت أن تعيد حساباتها في ضوء التحالفات الإقليمية والتغيرات الدولية الجديدة (السياسة الخارجية الكويتية.. ماض مضى ومستقبل واعد، 2012).

مرحلة ما بعد تحرير الكويت في عام 1991:

يمكن القول إن موقع الكويت الجغرافي من حيث وقوعها بين ثلاث دول كبرى

قد أسهم في جعلها ترسم سياستها الخارجية على أساس تحقيق التوازن بين هذه الدول. وإن كان بالإمكان تصويرالوضع الجيوسياسي للكويت بأنها تقع داخل مثلث جغرافي أطرافه الثلاثة هي السعودية وإيران والعراق، فإنه كان من مصلحة الكويت على الدوام أن تحافظ على استقلاليتها وتوازنها، وأن تعمل على البقاء في مركز هذا المثلث؛ بحيث إنها تقف على مسافات متساوية من أضلاعه الثلاثة، بشكل يحقق لها التوازن تجاه كل طرف من هذه الأطراف. وهو الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق للكويت إلا من خلال تكوينها لعلاقات مستقرة ومتوازنة مع جميع الأطراف في هذا المثلث الجغرافي.

ولكن الغزو العراقي للكويت في عام 1990 أدى إلى الإخلال بشكل واضح بهذه المعادلة، وأُجبرت الكويت – ربما للمرة الأولى في تاريخها – على معاداة أحد هذه الأطراف، وهو العراق، بشكل علني وصريح، وقطع العلاقات معه منذ قيامه بغزوها واحتلالها في عام 1990 حتى سقوط نظام صدام في عام 2003. وكان من تبعات هذه المعادلة الجديدة خلال هذه المرحلة التي امتدت قرابة ثلاثة عشر عاماً، أن أُجبرت الكويت على الابتعاد عن نقطة المركز في ذلك المثلث الجغرافي، والميل باتجاه أحد أضلاعه لمحاولة تحقيق التوازن مع بقية الأطراف، وهو الأمر الذي ظهر فعلاً خلال هذه المرحلة من خلال تحالف الكويت بشكل واضح مع المملكة العربية السعودية على حساب الأطراف الأخرى.

ووجدت دول الخليج الخمس نفسها مضطرة أمام خطر الغزو العراقي إلى القبول بالانضواء تحت الزعامة السعودية؛ حيث أصبحت دول الخليج، باستثناء عمان، أكثر ميلاً لاتباع السياسة الخارجية السعودية. وتحول توجه الكويت في السياسة الخارجية من الاتجاه شبه المستقل إلى اتجاه " الدولة التابعة المطيعة" التي كان يصعب معها الاعتقاد بإمكانية انتهاج الكويت لسياسة خارجية مغايرة للسياسة الخارجية السعودية (إدريس، 2000: 553). وإن كانت بعض دول الخليج العربية الأخرى، مثل قطر وعمان، قد سعت في المرحلة التي أعقبت تحرير الكويت إلى تغيير "معادلة الهيمنة السعودية"، فإن الكويت في المقابل بقيت مرتبطة بشكل كبير باتجاه السعودية في سياستها الخارجية حتى سقوط نظام صدام في عام 2003.

وقد أسهم بقاء نظام صدام في السلطة في المرحلة التي أعقبت تحرير دولة

الكويت في جعل سياسة الكويت الخارجية تركز أهدافها في محاولة عزله إقليمياً ودولياً والعمل على استمرار الحصار الاقتصادي المفروض عليه؛ مما أفقدها كثيراً من استقلاليتها وحياديتها التي تميزت بها في المرحلة التي سبقت الغزو العراقي، وجعلها ترتبط بشكل واضح بالسياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، باعتبارها الدولة الإقليمية الرئيسة في منظومة مجلس التعاون الخليجي، التي كان لها الدور الرئيس في عملية تحرير دولة الكويت، كما أن السعودية كانت الدولة الوحيدة التي استمرت في قطع علاقاتها بشكلٍ كامل مع نظام صدام حتى سقوطه في عام 2003.

وقامت الكويت بعد تحريرها بمراجعة شاملة لسياستها الخارجية نتيجة للغزو العراقي لها وما صاحبه وترتب عليه من انعكاسات وتأثيرات مهمة؛ إذ إن هذا الاحتلال لدولة الكويت من قبل دولة عربية جارة وما نتج عنه من مواقف سلبية لبعض الأنظمة العربية – أدى إلى جعل الكويت تقلل من تركيزها على البعد الإقليمي العربي في مقابل التركيز على حماية أمنها الوطني بكل الوسائل المتاحة، وأهمها العمل على تكثيف التعاون والتكامل مع منظمة مجلس التعاون الخليجي، والتحالف الإستراتيجي والعسكري مع القوى الدولية الرئيسة، التي كان لها دور رئيس في تحرير الكويت وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث قامت الكويت بتوقيع اتفاقية أمنية مع واشنطن في عام 1991 لمدة عشر سنوات، وجددت هذه الاتفاقية في المرة الأولى لعشر سنوات أخرى في عام 2001، كما جددت في المرة الأخيرة في عام 2011 لمدة عشر سنوات إضافية. وقد ساعد على تحقيق مثل هذا التحول في السياسة الخارجية الكويتية ظهور بعض المتغيرات الدولية التي كان من أهمها سقوط الاتحاد السوفييتي وانهيار النظام ثنائي القطبية، وظهور النظام أحادي القطبية في النظام السياسي الدولي، الذي هيمنت عليه الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من إيجابيات هذا التحالف الإستراتيجي بين الكويت والولايات المتحدة في ضمان أمن الكويت، فإنه من ناحية أخرى أسهم في فقدان الكويت لكثير من مظاهر الحياد والاستقلالية التي كانت تتمتع بها خلال المرحلة التي سبقت احتلالها، كما أن انهيار القطبية الثنائية في النظام الدولي لم يجعل للدول الصغيرة – ومن بينها الكويت – هامشاً كبيراً من القدرة على المناورة السياسية من خلال اللعب على التوازنات الدولية؛ وذلك لأن "القطبية الأحادية ليست في صالح الدول النامية، حتى وإن كانت تلك الدول حليفة للقطب الأعظم، فكلما ازداد وتنوع الشركاء

للدول النامية، زادت قدرتها على رسم واتباع سياسة مستقلة وعلى تخفيف الضغوط التي قد يمارسها القطب الأعظم مستثمراً فرصةً غياب القوى الموازنة" (سليم، 2010).

وعلى الرغم من أن الكويت لم تتخل بشكل كامل عن روابطها القومية والعربية بعد تحريرها من الاحتلال العراقي، فإنه بدا من الواضح أنها شعرت بالصدمة من جراء قيام دولة عربية باحتلالها ومن مواقف بعض الدولة العربية السلبية خلال فترة احتلالها؛ إذ ظهر في الفترة التي أعقبت التحرير مصطلح "دول الضد" في سياسة الكويت الخارجية، وكان يقصد بها الدول التي وقفت ضد الكويت في فترة الغزو (العنزي، وسهر، 1997). وقد قامت الكويت بعد تحريرها بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع هذه الدول، كما أوقفت المساعدات المالية التي كانت تقدمها لها طوال الفترة التي سبقت الغزو العراقي (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، تاريخ الصندوق الكويتي)، وهو ما يشير إلى ظهور تحول في سياسة الكويت الخارجية بعد تحريرها من الاحتلال العراقي.

ويمكن القول هنا إنه كما أسهم موقف الدول العربية المؤيد للكويت خلال أزمة قاسم في تبني الكويت للخط القومي والعروبي في سياستها الخارجية وتركيز مساعداتها المالية على الدول العربية خلال الفترة التي أعقبت استقلالها، فإن مواقف بعض الدول العربية السلبية في أزمة الغزو، أدت كذلك إلى ضعف البعد القومي في سياسة الكويت الخارجية خلال المرحلة التي أعقبت تحريرها، وهو الأمر الذي يشير إلى أن سياسة الكويت الخارجية تعتمد في تحديد كثير من ملامحها ومظاهرها على ردود الأفعال تجاه المواقف والأحداث الخارجية.

ومع منتصف التسعينيات تقريباً، شعرت الكويت بأن سياسة "حرق الجسور" مع "دول الضد" العربية أسهم في عزلة الكويت عن محيطها العربي والإقليمي، خصوصاً في ظل نجاح الدبلوماسية العراقية في إعادة علاقاتها مع الدول العربية التي أيدت الكويت خلال فترة الغزو، ومن بينها معظم دول مجلس التعاون الخليجي. لذلك فقد سعت الكويت تدريجياً إلى إعادة علاقاتها مع "دول الضد" من أجل تحقيق هدفها في هذه المرحلة، المتمثل في عزل النظام العراقي عن المحيط الإقليمي والإبقاء على الحصار الاقتصادي المفروض عليه (العنزي وسهر، 1997).

ولكن الكويت واجهت معضلة حقيقية مع استمرار نظام صدام في السلطة

وضعف الحصار الاقتصادي المفروض عليه وازدياد الضغوط الإقليمية والدولية المطالبة بإلغائه، وذلك لسعي بعض الدول مثل روسيا وفرنسا إلى القيام ببعض الأعمال التجارية في العراق (Gause, 2010: 121-122). ومن ناحية أخرى، قامت بعض دول الخليج العربية – مثل قطر وعمان – بإعادة علاقاتها مع العراق، وتحسنت العلاقات المصرية العراقية، وكذلك العلاقات بين العراق وسوريا (إدريس، 2003؛ عبدالعاطي، 2004). وظهرت بعض المبادرات العربية التي اقترحت إيجاد نوع من المصالحة بين الكويت والعراق مثل مبادرة رئيس دولة الإمارات المغفور له الشيخ زايد بن سلطان في عام 1996، التي اقترحت رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق (ميلكوميان، 2010: 278)، ومبادرة قطر في عام 2000 التي تضمنت بنوداً، من أهمها، الدعوة لرفع الحصار الاقتصادي عن العراق، ودعوة العراق لحل قضية الأسرى الكويتيين، والدعوة لتطبيع العلاقات بين الكويت والعراق. وفي القمة الإسلامية المنعقدة في الدوحة في نوفمبر 2000، نجحت قطر في إقناع الكويت والسعودية بتغيير عبارة "الغزو العراقي للكويت"، والاستبدال بها عبارة " الحالة بين الكويت والعراق" (إدريس، 2003؛ عبد المعطي، 2004).

وتعتبر مرحلة ما بعد التحرير امتداداً لفترة الغزو العراقي على الكويت ونتاجاً لإفرازاته وتأثيراته، التي انعكست على سياسة الكويت الخارجية بشكل أصبح يتركز فيها هدفها الرئيس في محاولة احتواء التهديد العراقي والسعي لعزله إقليمياً واستمرار الحصار الاقتصادي المفروض عليه.

ويمكن القول إن الغزو العراقي كان نقطة تحول في سياسة الكويت الخارجية؛ بحيث أصبحت المرحلة التي أعقبت هذا الغزو مختلفة في كثير من مظاهرها عن المرحلة التي سبقته، ومن أهم هذه التغيرات في السياسة الخارجية الكويتية ابتعادها الملحوظ عن محيطها العربي، وكان من أهم المؤشرات على هذا التحول ظهور مصطلح "دول الضد" في الخطاب الرسمي لسياسة الكويت الخارجية، وهو الأمر الذي انعكس على انخفاض المساعدات المالية التي كانت تقدمها الكويت للدول العربية عن طريق الصندوق الكويتي للتنمية، وقطع العلاقات السياسية مع "دول الضد" العربية.

وكذلك من أهم مظاهر سياسة الكويت الخارجية في هذه المرحلة تخليها عن كثير من القيود والالتزامات التي كانت تمنعها في السابق من التحالف الواضح مع

القوى الأجنبية، ومن أهم المؤشرات على هذا التحول توقيع الكويت للاتفاقيات الأمنية مع القوى الدولية الرئيسة في العالم؛ حيث أبرمت الكويت بعد تحريرها اتفاقيات أمنية مع الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا. كما وجدت القوات الأمريكية في الأراضي الكويتية عقب تحريرها حتى اليوم.

ومن أهم مظاهر التغير في سياسة الكويت الخارجية في المرحلة التي أعقبت تحريرها أيضاً تخليها عن القيام بدور الوسيط في النزاعات الإقليمية، وهو الأمر الذي يمكن تفسيره بأن الكويت فقدت في هذه المرحلة كثيراً من مظاهر حياديتها وتوازنها المعهود في الفترات السابقة، وذلك من خلال تحالفها الواضح مع الولايات المتحدة، كما أنها لم تعد هي الطرف المقبول لدى الدول العربية وخصوصاً تلك التي وقفت ضد الكويت خلال فترة الغزو، وربما يرجع الأمر إلى اقتناع الكويت بأنه يجب أن يكون لها دور خارجي يتناسب مع واقعها الجغرافي كدولة صغيرة، وأنه من غير الحكمة أن تبالغ كثيراً في محاولة إعطاء نفسها دوراً إقليمياً أكبر من حجمها الجغرافي.

الحرب الأمريكية على العراق في عام 2003:

جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر من عام 2001 لتحدث تغييراً نوعياً في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة؛ حيث أعلنت إدارة جورج دبليو بوش ما سمي حينها بـ"الحرب على الإرهاب"، التي بدأت بشن الحرب على أفغانستان وإسقاط نظام طالبان، ثم بدأت دائرة هذه الحرب تتسع من خلال التحضير للحرب على العراق وإسقاط نظام صدام حسين (أبوصليب، 2011).

وأعلنت الكويت حينها موقفها المؤيد لهذه الحرب، وقدمت جميع أنواع الدعم اللوجستي للقوات الأمريكية في أراضيها، كما قامت بتقديم الدعم المالي للولايات المتحدة. وقد نظرت الكويت إلى هذه الحرب على أنها الفرصة المناسبة لإخراجها من الضغوط السياسية التي كانت تواجهها في الفترة الأخيرة التي سبقت هذه الحرب، وهي الضغوط التي كانت تسعى بشكل رئيس إلى إرجاع العلاقات بين الكويت والعراق وإلغاء الحظر الاقتصادي المفروض على النظام العراقي منذ تحرير الكويت في عام 1991، كما وجدت الكويت أن هذه الحرب التي هدفت إلى إسقاط نظام صدام تساعدها بشكل رئيس في تحقيق هدفها الخارجي الذي تمثل حينها بإزالة التهديد العراقي الذي كان يشكله نظام صدام تجاهها (أبوصليب، 2014).

رابعاً – سياسة الكويت الخارجية منذ إسقاط نظام صدام في العراق في عام 2003 حتى اليوم:

أسهم قرار الكويت دعم الحرب الأمريكية على العراق في عام 2003 في تحقيق أهداف سياسة الكويت الخارجية من خلال قدرتها على التخلص من التهديد الخارجي الذي كان يشكله نظام صدام تجاهها. وهو ما ساعد في عودة التوازن بشكل كبير لسياسة الكويت الخارجية وتخلصها من كثير من القيود والضغوطات التي نتجت عن بقاء نظام صدام في السلطة عقب تحرير الكويت في عام 1991.

فقد أدى سقوط نظام صدام في عام 2003 إلى عودة الاستقرار إلى علاقات الكويت بجيرانها؛ حيث أصبحت علاقات الكويت مع طهران في تحسن مستمر منذ الغزو العراقي للكويت، وذلك نتيجة لموقف إيران الحيادي تجاه الغزو العراقي وعدم عرقلته لمهام القوى الدولية المتحالفة في حرب تحرير الكويت (أسيري، 1993: 396؛ إدريس، 2000: 242– 243)، كما استمرت علاقة التحالف الإستراتيجية التي تربط بين الكويت والسعودية في إطار منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في الوقت الذي أدى فيه سقوط نظام صدام إلى عودة وتحسن العلاقات بين الكويت والعراق.

ومن خلال الاستعراض التاريخي لعلاقات الكويت بجيرانها، يتبين أن التهديد الرئيس لبقاء الكويت كان – في الغالب – مصدره العراق، سواء في عهده الملكي أم الجمهوري؛ حيث طالب الملك غازي في العراق في أواخر الثلاثينيات بضم الكويت كلها إلى العراق، واتضح هذا التهديد العراقي بصورة أوضح في أزمة عبدالكريم قاسم في عام 1961 وفي غزو صدام للكويت في عام 1990 (الطيار، 1999: 15). وحقيقة الأمر أن العلاقات بين الكويت والعراق لم تكن يوماً ما مستقرة أو متوازنة، حتى خلال فترة الحرب العراقية الإيرانية، وعلى الرغم من ظهور نوع من التحالف بين الطرفين فرضته ظروف الحرب، فإن واقع الحال يشير إلى مظهر واضح من عدم التكافؤ بين الطرفين، لصالح العراق، وهو الأمر الذي اتضح جلياً بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، من خلال سعي العراق إلى إسقاط مشكلاته الداخلية على الكويت وممارسة سياسة الابتزاز المالي تجاهها.

ومصدر التهديد الذي كان يشكله العراق في عهد نظام صدام تجاه الكويت يتمثل في الطبيعة الفردية والمركزية لهذا النظام؛ حيث تركزت عملية صنع القرار واتخاذه في يد شخص واحد، هو الرئيس صدام. وهو ما كان يشكل خطورة كبيرة

على دولة صغيرة مجاورة مثل الكويت، وذلك لسبب رئيس وهو أنه من أهم سمات النظم الفردية، أن عملية صنع القرار السياسي واتخاذه فيها سهلة وسريعة ومركزية؛ إذ يمكن للحكام في هذه النظم اتخاذ قرارات خطيرة مثل شن الحروب ضد دول مجاورة دون الرجوع إلى مؤسسات سياسية أخرى في الدولة، وهو ما حدث فعلاً عندما قام صدام باتخاذ قرار غزو الكويت في عام 1990.

لذلك يمكن القول إن زوال نظام صدام الفردي في العراق أسهم بشكل رئيس في تحقيق هدف سياسة الكويت الخارجية المتعلق بالأمن والبقاء، خصوصاً أنّ إسقاط نظام صدام بوساطة القوات الأمريكية لم يؤد إلى ظهور نظام مركزي بديل، بل مهد لظهور مرحلة كان من أهم مظاهرها قدرة الشعب العراقي فيها على اختيار نظامه السياسي.

وهناك في العلاقات الدولية نظرية تسمى "السلام الديمقراطي" Democratic Peace Theory، وتقوم على أساس مبدأ رئيس هو أن الديمقراطيات عادة لا تحارب الديمقراطيات (Jackson Sorensen, 2000; Doyle, 2004). وإذا حاولنا تطبيق هذا الاتجاه النظري على العلاقات الكويتية العراقية في المرحلة التي أعقبت سقوط نظام صدام، فإنه يمكن القول إن تحول العراق إلى بلد يحكمه نظام ديمقراطي وتعددي، يخدم المصلحة الاستراتيجية للكويت؛ وذلك لأن وجود عراق ديمقراطي يجاور الكويت التي يحكمها نظام ديمقراطي سوف يؤدي إلى تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل بين البلدين. فعملية صنع القرار واتخاذه في العراق اليوم لم يعد يسيطر عليها طرف واحد مثلما كان معمولاً به في عهد نظام صدام، بل أصبحت عملية متشعبة تشترك فيها أطراف متعددة، وهو ما يصعّب من احتمالية استخدام الوسائل العسكرية في حل المشكلات التي قد تظهر مستقبلاً بين البلدين.

وعلى الرغم من الصعوبات التي تعانيها التجربة الديمقراطية في العراق، فإنه يبقى من المهم أن عملية اتخاذ القرار السياسي في العراق لا يستحوذ عليها اليوم طرف واحد، ولكن أطراف متعددة، وهو الأمر الذي يمكن القول معه إنه في حالة ظهور الأزمات بين الكويت والعراق، يكون من الصعب على العراق اللجوء فيها للوسائل العسكرية مثلما حدث في الغزو العراقي للكويت في عام 1990؛ وذلك لأن عملية اتخاذ القرار في العراق لم تعد مركزية بل أصبحت متشعبة، تتقاطع فيها العديد من المصالح، وتتباين فيها كثير من الرؤى ووجهات النظر. وفي واقع الأمر،

ظهرت في مرحلة ما بعد سقوط صدام مشكلة بين الكويت والعراق تتعلق بقيام الكويت ببناء ميناء تجاري في جزيرة بوبيان، وهو ما اعترضت عليه العراق بحجة أن هذا المشروع يعرقل الملاحة البحرية للعراق، ولكن البلدين قاما باللجوء إلى المفاوضات والوسائل السلمية لحل هذه المشكلة، وهو ما يؤكد – في جانبٍ كبير – صحة وجهة النظر التي ترى أنه أصبح من الصعب على العراق، في مرحلة ما بعد صدام، اتخاذ قرار الحرب على الكويت؛ وذلك لتغير طبيعة نظامه السياسي وهيكليته.

ومن ناحية أخرى، فإن ترسيخ التحالف الإستراتيجي بين الكويت والولايات المتحدة الأمريكية يعتبر من أهم نتائج الحرب الأمريكية على العراق وإسقاط نظام صدام؛ حيث أسهم قرار الكويت بدعم الحرب الأمريكية على العراق في زيادة الأهمية الإستراتيجية للكويت، وتوثيق ارتباط أمنها بأمن الدول الكبرى ومصالحها. وقامت الولايات المتحدة في عام 2004 بإعلان الكويت "حليفاً إستراتيجياً رئيساً من خارج حلف الناتو" (US Department of Defense, 2004).

وتحصل الكويت بموجب تلك الصفة على عدة مزايا عسكرية، أهمها: إعطاؤها الأولوية في الحصول على أسلحة يحظر بيعها لدول خارج حلف الناتو، وتمكينها من الحصول على تكنولوجيا متطورة، وزيادة التعاون في مجال تدريب أفراد قواتها المسلحة في المعاهد الأمريكية، وتكثيف التعاون العسكري بينها والولايات المتحدة (كشك، 2012: 145).

ومن جانب آخر، فإنه من أهم مظاهر سياسة الكويت الخارجية في المرحلة التي أعقبت سقوط نظام صدام، زيادة أهمية استخدام الأدوات الاقتصادية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية؛ فقد شهد عام 2004 أولى مراحل انطلاق النهج الاقتصادي في سياسة الكويت الخارجية، أو ما أُطلق عليها إستراتيجية "الاتجاه شرقاً"، وذلك من خلال الجولة الآسيوية التي قام بها سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد عندما كان رئيساً للوزراء في تلك الفترة، وشملت اليابان والصين وكوريا الجنوبية وسنغافورة وماليزيا وأندونيسيا وتايلاند (المطوع، 2010: 8). ويقصد بسياسة الاتجاه شرقاً بلورة الكويت لحزمة من السياسات التعاونية مع دول شرقي آسيا ولا سيما اليابان والصين وكوريا الجنوبية في ميادين التجارة والاستثمار والتكنولوجيا (سليم، 2010؛ انظر: المجيم، 2013).

كما سعت الكويت في المرحلة التي أعقبت سقوط نظام صدام إلى أن تتحول

إلى مركز مالي وتجاري عالمي، وبدأت بتنفيذ مشروعها الإستراتيجي في بناء مدينة الحرير في شمال الكويت بتكلفة مالية قدرها 132 مليار دولار، على أن تكون هذه المدينة مزودة بخطوط سكك حديدية تربطها بباقي دول منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والصين (بيكر، 2008). وفي حقيقة الأمر، إنه لا يمكن تصور قيام الكويت بالمبادرة في تنفيذ مثل هذه المشاريع الاقتصادية في ظل وجود نظام صدام في السلطة؛ حيث أسهم بقاء نظامه في استمرار وجود التهديد الأمني وخلق بيئة طاردة للاستثمارات الاقتصادية في الكويت والمنطقة.

ولكن من جانبٍ آخر، فإنه يجب القول إن سقوط نظام صدام لم يخلُ من بعض التأثيرات السلبية في المنطقة، وأهمها أنه أدى بشكل واضح إلى الإخلال بميزان القوى في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، وذلك من خلال زيادة النفوذ الإيراني في هذه المنطقة؛ حيث أدت نتائج الحرب الأمريكية على العراق في عام 2003 إلى إخراجه من معادلة التوازن الإقليمي في المنطقة، وأسهمت بشكل واضح في زيادة النفوذ الإيراني في المنطقة (كشك، 2012: 157)؛ وهو ما أدى إلى تخوف بعض دول المنطقة من ظهورهذه المعادلة السياسية الجديدة؛ حيث كان وجود نظام صدام في السلطة في العراق يشكل عامل توازن في المنطقة ولا سيما تجاه إيران.

وقد استفادت إيران بشكل واضح من نتائج وإفرازات الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، التي أدت إلى إسقاط نظام صدام في العراق، وهو ما أدى إلى ظهور فراغ إستراتيجي هائل في المنطقة نتج عنه زيادة النفوذ الإيراني في المنطقة (بشارة، 2012)، كما أصبح لإيران نفوذ عسكري واستخباراتي وديني في العراق بعد سقوط نظام صدام، وقد أصبحت طهران هي اللاعب الرئيس في العراق، وساعد على تحقيق هذا الأمر الغياب الواضح للدور العربي في العراق بعد سقوط نظامه (زادة، 2005).

ويمكن القول إن هذه التطورات المتعلقة بتنامي الدور الإيراني في المنطقة هي من أبرز مظاهر المرحلة التي أعقبت سقوط صدام. وعلى الرغم من تخوف الكويت وحذرها من هذه المتغيرات الإقليمية، فإن علاقات الكويت المستقرة والمتوازنة مع طهران وكذلك مع النظام الجديد في العراق أسهمت بشكل كبير في تخفيف حدة هذه المخاوف في الكويت مقارنة مع بقية دول الخليج العربية وفي مقدمتها السعودية. وتهدف سياسة الكويت الخارجية في هذه المرحلة إلى دعم التجربة

الديمقراطية في العراق والعمل على تحقيق استقراره ووحدة أراضيه لما لذلك من انعكاسات إيجابية على الكويت. ويمكن النظر إلى هذه المرحلة الحالية في تطور العلاقات الكويتية العراقية بأنها من أفضل المراحل في تطور العلاقات بين البلدين؛ حيث تشهد هذه المرحلة نوعاً من التوازن والتكافؤ بين الطرفين، وهو ما لم تشهده أي مرحلة سابقة.

وعلى الرغم من أن المرحلة التي أعقبت سقوط نظام صدام في عام 2003 تمثل امتداداً للمرحلة السابقة التي أعقبت تحرير الكويت، ولم تتغير في كثير من مظاهرها الرئيسة، فإنه يمكن اعتبار سقوط نظام صدام منعطفاً مهماً في مسار سياسة الكويت الخارجية؛ حيث إن المرحلة التي أعقبت هذا السقوط شهدت عودة التوازن والاستقرار في علاقات الكويت الخارجية، ليس مع الدول المجاورة لها فحسب، بل مع بقية الدول العربية ولا سيما تلك التي وقفت مؤيدة لصدام في غزوه للكويت. كما أن غياب التهديد الخارجي المتمثل في وجود نظام صدام في السلطة ساعد الكويت – بشكل كبير – على تفعيل استخدام الأدوات الاقتصادية بشكل متزايد في تحقيق أهداف سياستها الخارجية، وذلك من خلال سعيها لتشجيع الاستثمارات الأجنبية في الكويت، والبدء في تنفيذ المشاريع الإستراتيجية التي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل القومي والحفاظ على أمن الكويت وبقائها، مثل مشروع مدينة الحرير.

ويمكن القول إن عودة التوازن والاستقرار في علاقات الكويت الخارجية بدول المنطقة، يمكن أن يكون من بين العوامل التي قد تسهم في عودة الكويت إلى القيام بدور الوسيط في حل النزاعات الإقليمية، وهو الدور الذي برزت فيه في المرحلة التي سبقت الاحتلال الذي تعرضت له في عام 1990. وحقيقة الأمر، أن الكويت في الفترة الأخيرة قامت بالوساطة في بعض النزاعات التي ظهرت بين دول الخليج مثل المشكلة التي ظهرت بين عمان والإمارات في عام 2013، أو بين قطر والسعودية في عام 2014. وعلى الرغم من أن مساعي الوساطة في هذه الحالات لا تتعدى أن تكون مبادرات شخصية من سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، أكثر من كونها منهجاً في السياسة الخارجية، فإن هذه المساعي يمكن أن تكون بوادر لعودة دور الوسيط من جديد في سياسة الكويت الخارجية في المرحلة القادمة.

نتائج الدراسة وخاتمتها:

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

أولاً – على الرغم من أن الانطلاقة الرسمية لسياسة الكويت الخارجية بدأت مع استقلالها في عام 1961، فإن الجذور التاريخية لأسس هذه السياسة وركائزها يعود إلى المراحل المبكرة من نشأة الكويت؛ حيث أوضحت هذه الدراسة أن الكويت كانت لها علاقات خارجية بمحيطها الإقليمي قبل تاريخ استقلالها، وعلى الرغم من أن معاهدة الحماية البريطانية في عام 1899 قد جعلت إدارة العلاقات الخارجية للكويت من اختصاص السلطات البريطانية، فإن حكام الكويت – وخصوصاً الشيخ مبارك – كان لهم دور رئيس في إدارة علاقات الكويت الخارجية تجاه محيطها الإقليمي؛ حيث كشفت هذه الدراسة أن الركائز الرئيسة في سياسة الكويت الخارجية، أهمها: سياسة التوازن والحياد، واستخدام الوسائل المادية في تحقيق الأهداف الخارجية، وكذلك دور الوساطة الإقليمية، كل هذه الركائز تجد لها جذوراً تاريخية في المرحلة التي سبقت استقلال الكويت في عام 1961، وتعود إلى المرحلة المبكرة من نشأة الكويت.

ثانياً – يمكن القول إن سياسة الكويت الخارجية قد مرت بثلاث مراحل رئيسة، امتدت المرحلة الأولى من استقلال الكويت في عام 1961 حتى الغزو العراقي للكويت في عام 1990، فيما امتدت المرحلة الثانية من الغزو العراقي للكويت في عام 1990 حتى سقوط نظام صدام في العراق في عام 2003، وتمتد المرحلة الثالثة من سقوط نظام صدام في عام 2003 حتى اليوم. وقد ارتبط هذا التقسيم الزمني لتطور سياسة الكويت الخارجية بأحداث إقليمية رئيسة، كان لها تأثيرها الواضح على هذه السياسة؛ ففي حين شكلت أزمة قاسم أو أزمة الاستقلال نقطة البداية لظهور المرحلة الأولى في تطور سياسة الكويت الخارجية، كان الغزو العراقي للكويت في عام 1990 – في المقابل – نقطة التحول الرئيسة التي أدت إلى ظهور المرحلة الثانية في تطور سياسة الكويت الخارجية، في الوقت الذي كانت فيه الحرب الأمريكية على العراق، التي أدت إلى إسقاط نظام صدام في عام 2003، بداية لظهور مرحلة جديدة في تطور سياسة الكويت الخارجية. وتظهر المفارقة هنا في أن هذه الأحداث الإقليمية التي أحدثت تحولات واضحة في سياسة الكويت الخارجية كانت جميعها مرتبطة بالعراق.

ثالثاً – على الرغم من اختلاف الأهداف المرحلية في سياسة الكويت الخارجية، فإن هدف تحقيق البقاء يبقى هو الهدف الإستراتيجي الدائم وطويل المدى للكويت منذ نشأتها حتى اليوم، كما أن العمل على تحقيق التوازن مع الأطراف الخارجية وتبني منهج الحياد في النزاعات الإقليمية والدولية هما من الركائز الرئيسة في سياسة الكويت الخارجية التي لم يطرأ عليها تحولٌ كبير منذ نشأة الكويت ومروراً بالمراحل المختلفة لتطور سياستها الخارجية، في حين تعتبر الأدوات الاقتصادية الوسيلة الرئيسة التي استخدمتها الكويت بشكل مستمر وفاعل في تحقيق أهدافها طوال مراحل تطور سياستها الخارجية.

رابعاً – أوضحت هذه الدراسة أن المرحلة الثانية في تطور سياسة الكويت الخارجية، التي امتدت منذ الغزو العراقي للكويت في عام 1990 حتى سقوط نظام صدام في عام 2003، هي المرحلة التي شهدت عدم قدرة الكويت – بشكل غير مسبوق – على تحقيق التوازن بين جيرانها الثلاثة، نتيجة لقطع علاقاتها مع أحد هذه الأطراف وهو العراق؛ الأمر الذي يمكن معه القول إنها تعتبر من أصعب المراحل التي مرت فيها سياسة الكويت الخارجية. وقد زاد من صعوبة هذه المرحلة أن الكويت أجبرت خلالها على الميل بشكل واضح باتجاه السعودية من أجل مواجهة نظام صدام الذي استمر في السلطة في العراق بعد تحرير الكويت، وهو الأمر الذي أفقدها قدرتها على التوازن بين الأطراف الثلاثة المجاورة لها، وأثّر سلباً وبشكل واضح على استقلاليتها في اتخاذ المواقف والقرارات الخارجية، مقارنة مع المرحلة التي سبقت الغزو العراقي لها.

خامساً – أوضحت هذه الدراسة أن المرحلة الوحيدة التي لم تعتمد فيها الكويت على التحالف مع إحدى القوى الدولية الرئيسة، كانت خلال المرحلة الأولى التي امتدت منذ استقلالها في عام 1961 حتى احتلال العراق لها في عام 1990؛ حيث كانت الكويت متحالفة مع بريطانيا خلال المرحلة التي سبقت عام 1961، في حين تحالفت مع الولايات المتحدة الأمريكية عقب تحريرها في عام 1991، وإذا علمنا بأن المرحلة التي لم تعتمد فيها على الحليف الأجنبي أدت في النهاية إلى احتلالها في عام 1990، فإنه يمكن القول إنه من الصعب على الكويت – بوصفها دولة صغيرة – تحقيق هدفها المتعلق بالبقاء دون الاعتماد على التحالف مع إحدى القوى الدولية الرئيسة.

سادساً – على الرغم من صغر حجم الكويت، فإن سياستها الخارجية تعتبر مؤثرة وفاعلة في المنطقة بشكل كبير، وأثبتت الكويت في العديد من الأحداث التي مرت بها قدرة كبيرة على التعامل الناجح مع هذه الأحداث بشكل أسهم في تحقيق أهداف الكويت الخارجية؛ حيث كان النجاح الأبرز لسياسة الكويت الخارجية يتمثل في قدرتها على تجاوز أزمة الاستقلال، واستيعاب الثورة الإيرانية وانعكاساتها في المنطقة، والقدرة على أداء دور مؤثر وفاعل في الحرب العراقية الإيرانية وتجاوزها بأقل الأضرار الممكنة، ونجاحها في حشد الدعم الدولي لتحرير الكويت في العام 1991، والقدرة على المساهمة الفعلية في تحقيق هدفها المتعلق بإسقاط نظام صدام، من خلال اتخاذها لقرار دعم الحرب الأمريكية على العراق في عام 2003، وفي المقابل فقد تمثلت نقطة الفشل الرئيسة في سياسة الكويت الخارجية في الغزو العراقي للكويت في عام 1990؛ حيث لم تتمكن الكويت من تحقيق هدفها الإستراتيجي الرئيس وهو ضمان البقاء.

سابعاً – يمكن القول إن سياسة الكويت الخارجية في المرحلة الأولى التي امتدت منذ الاستقلال حتى الغزو العراقي في عام 1990 كانت أقرب إلى "المدرسة المثالية" التي ركزت على المبادئ والقيم، مثل الإيمان بمفاهيم القومية العربية، في حين اقتربت سياسة الكويت الخارجية بشكل كبير من "المدرسة الواقعية" التي تركز على المصلحة الإستراتيجية الوطنية، وذلك خلال المرحلة التي أعقبت الغزو العراقي في عام 1990 حتى اليوم؛ حيث يعتبر تركيز الكويت على أمنها الوطني ودائرتها المحلية والإقليمية المباشرة، وتقليل التركيز على البعد العربي خلال هذه المرحلة، من المؤشرات المهمة على الاتجاه الواقعي في سياسة الكويت الخارجية، كما اتخذت الكويت بعض المواقف والقرارات الخارجية خلال هذه المرحلة، وهي تعكس هذا النهج الواقعي في سياستها الخارجية، من أهمها قرار الكويت تأييد الحرب الأمريكية على العراق في عام 2003، الذي يُعبِّر بشكل واضح عن هذا التوجه الواقعي في سياسة الكويت الخارجية في المرحلة التي أعقبت تحريرها في عام 1991، وهو التوجه الذي يركز على تحقيق المصلحة الاستراتيجية الوطنية.

ثامناً – أوضحت هذه الدراسة أن الأحداث الرئيسة التي مرت فيها سياسة الكويت الخارجية متصلة في سياقها التاريخي بعضها ببعض من ناحية التأثير؛ حيث لا يمكن تحليل الحرب الأمريكية على العراق في عام 2003 دون دراسة تأثير الغزو العراقي للكويت ونتائجه، ولايمكن تحليل قرار الغزو العراقي للكويت دون

الرجوع إلى السابقة التاريخية المتعلقة بتهديد قاسم للكويت في عام 1961 ونتائج الحرب العراقية الإيرانية، كما لا يمكن قراءة دوافع الحرب العراقية الإيرانية دون تحليل أبعاد الثورة الإيرانية وانعكاساتها في المنطقة. وهو ما يمكن القول معه إن الحدث الرئيس الذي قد يواجه سياسة الكويت الخارجية في المرحلة القادمة ربما يكون من إفرازات الحرب الأمريكية ونتائجها التي أدت إلى إسقاط نظام صدام في عام 2003.

وفي الخاتمة، فإن هذه الدراسة ركزت على موضوع سياسة الكويت الخارجية، وحاولت تحديد المراحل الرئيسة التي مرت فيها هذه السياسة، وهدفت إلى استعراض وتحليل أهم الأحداث الرئيسة التي واجهت الكويت خلال مراحل تطور سياستها الخارجية التي امتدت منذ عام 1961 حتى اليوم، وأهمها أزمة الاستقلال أو أزمة عبدالكريم قاسم في عام 1961، والثورة الإيرانية في عام 1978– 1979، والحرب العراقية في عام 1980، والغزو العراقي للكويت في عام 1990، والحرب الأمريكية على العراق وإسقاط نظامه في عام 2003، وسعت هذه الدراسة إلى تحليل انعكاسات هذه الأحداث وتأثيراتها على سياسة الكويت الخارجية.

المراجع :

أحمد البغدادي. (1994). **الشيخ عبد الله السالم. إنساناً.. ورجل دولة**. الكويت: دار قرطاس للنشر.

أحمد الخطيب. (2007). **الكويت من الإمارة إلى الدولة: ذكريات العمل الوطني والقومي**. إشراف غانم النجار، المغرب: المركز الثقافي العربي.

أخبار الخليج. (2012). السياسة الخارجية الكويتية.. ماض مضى ومستقبل واعد. العدد 12400، 5 مارس 2012.

أشرف كشك. (2012). **تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ العام 2003: دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

حسن الإبراهيم. (1982). **الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.

حسن جوهر وجودت بهجت. (1996). الخليج وعوامل السلام والاستقرار، **المستقبل العربي**. العدد 211، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص40.

خلف الشمري. (2010). **المستودع والمستحضر في أسباب النزاع بين مبارك الصباح ويوسف آل إبراهيم 1896–1906**. الأردن: دار السلاطين للطباعة والنشر.

خليل بيضون. (1982). أكبر انتصار دبلوماسي لسياسة الكويت الخارجية. الكويت، **صحيفة الأنباء**. العدد 3466، الثلاثاء 5 يناير 1982، ص 3.

سالم الصباح (وزير الدفاع): لم نوقع أي اتفاق مع أي طرف لمنح قواعد أو تسهيلات عسكرية على أراضينا. (1987). الكويت، **القبس**، العدد 5589، 4 نوفمبر 1987، ص3.

سليمان الشاهين. (1990). محاضرة في جامعة القاهرة. الكويت، **الأنباء**، العدد 5078، الخميس 15 فبراير 1990، ص 9.

صباح الأحمد: لا مصلحة للسوفييت في إغلاق مضيق هرمز. (1981). مقابلة صحافية مع وزير خارجية الكويت الشيخ صباح الأحمد مع صحيفة درشبيغل الألمانية، الكويت، **القبس**.

صباح الأحمد: الأساطيل في بحرنا ليست للسياحة. (1983). الكويت. **الأنباء**، العدد 2527، الجمعة 7 يناير 1983، ص 8.

صباح الأحمد لممثلي مركز الدراسات العربية في لندن: لا اتفاق مع أي طرف لمنحه قواعد بالكويت. (1987). الكويت، **القبس**، العدد 5588، 3 ديسمبر 1987، ص 1.

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. تاريخ الصندوق الكويتي. استرجعت في 2014/1/20 من www.kuwait-fund.org.

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. التقرير السنوي الثالث عشر. 1974–1975. استرجعت في 2014/1/20 من <http://www.kuwait-fund.org/> www.kuwait-fund.org.

عبدالرضا أسيري. (1993). **الكويت في السياسة الدولية المعاصرة.. إنجازات.. إخفاقات.. وتحديات**. ط 2، الكويت: دار الوطن.

عبدالرضا أسيري. (2010). **النظام السياسي في الكويت. مبادئ وممارسات**. ط11، الكويت: دار الوطن.

عبد العزيز الرشيد. (1999). **تاريخ الكويت**. ط3، الكويت: دار قرطاس للنشر.

عبد الله العنزي وعبد الله، سهر. (1997). الكويت والعلاقات مع دول الضد: دراسة ميدانية، **المستقبل العربي**، العدد 245، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص22–47.

عبد الله الهاجري ومحمد العنزي. (2007). **مدخل إلى تاريخ الكويت الحديث والمعاصر**، ط2. الكويت: مكتبة الفهرس الوطنية.

عبد الله الهاجري. (2009). تطور العلاقة التاريخية بين آل صباح والتجار في الكويت منذ النشأة حتى عهد الشيخ عبد الله السالم، جامعة الكويت، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**. العدد 106، السنة 27، ص45–97.

عزمي بشارة. (2010). إيران والعرب: ملاحظات عامة، في: **العرب وإيران: مراجعة في التاريخ والسياسة**. مجموعة من الباحثين، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

علي خريبط. (1983). نظرة تحليلية لسياسة الكويت الخارجية. الكويت، **مجلة صوت الخليج**، العدد 1042، الخميس 20 يونيو 1983، ص 10.

علي زادة. (2005). **التواجد الإيراني في العراق – شواهد وحقائق**. الكويت، مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت.

غانم النجار. (2000). **مدخل للتطور السياسي في الكويت**. ط 3، الكويت: دار قرطاس للنشر.

فيصل أبوصليب. (2011). **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج**. ط1، الكويت، دار الفلاح للنشر، 2011.

فيصل أبوصليب. (2014). **العوامل المؤثرة في اتخاذ الكويت قرار تأييد الحرب الأمريكية على العراق في عام 2003**. دراسة غير منشورة.

لوك بيكر. (2008). الكويت تخطط لبناء مدينة الحرير بتكلفة 132 مليار دولار بالصحراء. رويترز.

لؤي الطيار. (1999). **أمن الخليج العربي**. ط1، مركز الدراسات العربي الأوروبي.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، استرجعت في 8/2/2014 من

مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة. مؤتمرات القمة العربية (1946–2012)، استرجعت في 8/2/2014 من www.arableaguesummit2013.

محمد السعيد إدريس. (2000). **النظام الإقليمي للخليج العربي**. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

محمد السيد سليم. (2010). الكويت وسياسة الاتجاه شرقاً. الكويت، **النهار**، العدد 1060، 1 أكتوبر 2010.

محمد صباح السالم الصباح. (2011). تصريحات معالي وزير الخارجية. الكويت. وزارة الخارجية.

نجاة عبد القادر الجاسم. (2010). **تاريخ الكويت الحديث والمعاصر**. الجزء الأول، الكويت، مكتبة الكويت الوطنية.

ندى المطوع. (2010). **أثر الدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات الكويتية اليابانية**. الكويت. مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية. جامعة الكويت.

نورة صالح المجيم. (2013). **الكويت تتجه شرقاً. دور الكويت في التنظيمات الآسيوية**. الكويت: مكتبة آفاق.

هالة العوري. (2010). **إيران بين عدالت خانه وولاية الفقيه**. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر.

وليد الحارث. (1981). أضواء على الدبلوماسية الكويتية. قبرص، **مجلة الأفق**، العدد 14، 14 أكتوبر 1981: 16–18.

يلينا ميلكوميان. (2010). **دراسات في تاريخ الكويت الحديث والمعاصر**. ترجمة ماهر سلامة. الكويت. مركز البحوث والدراسات الكويتية.

Gause III, G. F. (2012). *The International Relations of the Persian Gulf*. Cambridge University Press.

Persian Gulf Oil and Gas Exports Fact Sheet. *US Energy Information Administration*. www.eia.doe.gov

Katzman, K. (1999). Kuwait: Security, Reform, and US Policy. *Congressional Research Service*.

Al-Fayez, A. (1984). *The National Security of Kuwait: External and Internal Dimensions*. University of Massachusetts. PhD Dissertation.

Clark, R. A. (2012). *Against All Enemies*. Free Press

Terrill, A.W. (2007). Kuwait national security and the US Kuwaiti strategic relationship after Saddam. *Strategic Studies Institute*. September 2007

Gause, III, F. (2005). The International politics of the Gulf. In L. Fawcett, (Ed). *International Relations of the Middle East*. Oxford University Press.

Alterman, B. (2000). The Gulf States and the American Umbrella. *Middle East Review of the International Affairs. Volume 4, No 4. December 2000*

Jackson, R. G. (2000). *Introduction to international relations. Theories and approaches.* Oxford University Press.

Doyle, M. (2004). *Liberal internationalism: Peace, War and democracy*. www.nobelprize.org

US Department of Defense Commemorate Kuwaiti Major Non-Nato Ally Status. (2004). US Department of Defense.

قدم في: مايو 2014

أجيز في: ديسمبر 2014

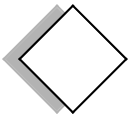

ملحق (1)
الخريطة الجغرافية والسياسية لدولة الكويت